



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة
المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الإقراض
(دراسة حالة برنامج ESAF لمساعدة المشروعات الصغيرة)

إعداد الباحث
سامي محمد أبوكميل

إشراف الأستاذ الدكتور
يوسف حسين عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1435هـ / 2014م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة
الممولة من قبل مؤسسات الإقراض
(دراسة حالة برنامج ESAF لمساعدة المشروعات الصغيرة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

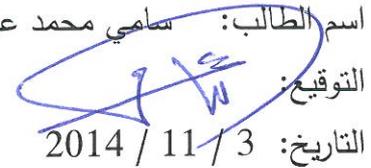
DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: سامي محمد عودة أبوكميل

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2014 / 11 / 3



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ سامي محمد عودة أبو كميل لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم إدارة الأعمال وموضوعها:

المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشاريع الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الإقراض - دراسة حالة برنامج ESAF لمساعدة المشاريع الصغيرة

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 19 ذو الحجة 1435 هـ، الموافق 2014/10/13م الساعة الثانية ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

..... أ.د. يوسف حسين عاشور	مشرفاً ورئيساً أ.د. وسيم إسماعيل الهابيل
..... د. محمد جودت فارس	مناقشاً داخلياً د. محمد جودت فارس
..... د. محمد جودت فارس	مناقشاً خارجياً د. محمد جودت فارس

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم إدارة الأعمال.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" وَقَالَ رَبِّ زِدْنِيْ عِلْمًا "

صدق الله العظيم

سورة طه: آية 114

الإهداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر

أبي وأمي

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون

إخوتي وأخواتي

إلى الذين صبروا وساهموا بوقتهم وحبهم

زوجتي وأبنائي

إلى كل من علمني حرفاً، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

أساتذتي

حفظهم الله جميعاً

بكل الحب والتقدير والوفاء أهدي لهم هذا الجهد المتواضع، ولهم مني خالص الشكر والدعاء

الباحث

ت

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذه الأطروحة، كما أتقدم بالشكر والعرفان اعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل إلى الأستاذ الدكتور/ يوسف حسين عاشور على تفضله للإشراف على هذا العمل الذي أرجو أن يكون وافياً لغرضه.

وكما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الممثلة بالدكتور/ وسيم إسماعيل الهابيل والدكتور/ محمد جودت فارس على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات قامت بإثرائها. كما وأشكر المحكمين للاستبانة لما أضافوه إليها ساعدت على إخراجها بالشكل النهائي والصحيح، والشكر موصول إلى هيئة التدريس في قسم إدارة الأعمال في الجامعة الإسلامية بغزة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور/ نافذ بركات لقيامه بالتحليل الإحصائي للاستبانة، كما وأشكر زميلي الدكتور/ رأفت الهباش على تفضله بالمراجعة اللغوية للرسالة.

كما أتقدم لعائتي وأصدقائي وزملائي وزميلاتي بالشكر الجزيل لما قدموه لي من مساعدة لإتمام هذا العمل ولما قدموه لي من نصيحة وسداد الرأي.

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ب	الاستهلال	
ت	الإهداء	
ث	الشكر والتقدير	
ج	قائمة المحتويات	
د	قائمة الجداول	
ذ	قائمة الأشكال	
ر	ملخص الدراسة بالعربية	
ز	ملخص الدراسة بالإنجليزية	
س	قائمة المختصرات	
الفصل الأول الإطار العام للدراسة		
2	المقدمة	أولاً
3	مشكلة الدراسة	ثانياً
3	متغيرات الدراسة	ثالثاً
4	فرضيات الدراسة	رابعاً
5	أهداف الدراسة	خامساً
6	أهمية الدراسة	سادساً
6	الدراسات السابقة	سابعاً
الفصل الثاني المشروعات الصغيرة والمساعدات الدولية		
21	المشروعات الصغيرة	المبحث الأول
22	تعريف المشروعات الصغيرة	أولاً
24	خصائص المشروعات الصغيرة	ثانياً
25	معوقات المشروعات الصغيرة	ثالثاً

26	مصادر تمويل المشروعات الصغيرة	رابعاً
27	أهمية المشروعات الصغيرة	خامساً
28	علاقة المشروعات الصغيرة بالاقتصاد الفلسطيني	سادساً
29	المساعدات الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	المبحث الثاني
29	المساعدات الدولية	أولاً
33	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	ثانياً
38	برنامج إنعاش المشاريع الصغيرة	المبحث الثالث
38	برنامج توسيع واستدامة نطاق الخدمات المالية (ESAF)	أولاً
39	برنامج إنعاش المشروعات الصغيرة وتحسين سبل كسب العيش للشباب	ثانياً
40	مؤسسات الإقراض الأصغر الشريكة	ثالثاً
الفصل الثالث		
المنهجية المستخدمة في الدراسة والتحليل		
43	منهجية الدراسة	أولاً
44	مجتمع وعينة الدراسة	ثانياً
44	أداة الدراسة الاستبانة	ثالثاً
45	صدق وثبات الاستبانة	رابعاً
50	المعالجات الإحصائية	خامساً
51	اختبار التوزيع الطبيعي	سادساً
الفصل الرابع		
تحليل البيانات واختبار الفرضيات		
54	خصائص عينة الدراسة	أولاً
64	تحليل فقرات محاور الدراسة	ثانياً
65	اختبار صحة الفرضيات	ثالثاً
الفصل الخامس		
النتائج والتوصيات		
87	نتائج الدراسة	أولاً

88	توصيات الدراسة	ثانياً
89	دراسات مستقبلية	ثالثاً
المراجع		
90	المراجع العربية	أولاً
95	المراجع الأجنبية	ثانياً
الملاحق		
100	الاستبانة بالصورة النهائية	1
106	أسماء أعضاء لجنة محكمين الاستبانة	2

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة	2
(3-1)	مقياس الإجابات المستخدم في الاستبانة	45
(3-2)	معامل الارتباط بين فقرات المحور الأول استمرارية وإنعاش المشروع	46
(3-3)	معامل الارتباط بين فقرات المحور الثاني حجم إنتاج المشروع	47
(3-4)	معامل الارتباط بين فقرات المحور الثالث الزيادة في عدد العاملين في المشروع	47
(3-5)	معامل الارتباط بين فقرات المحور الرابع تسديد القرض المتعثر	48
(3-6)	عامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	48
(3-7)	معامل الثبات - طريقة التجزئة النصفية	49
(3-8)	معامل الثبات - طريقة ألفا كرونباخ	50
(3-9)	مقياس ليكرت الخماسي	50
(3-10)	اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبانة	52
(4-1)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	54
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	55
(4-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الموهل العلمي	55
(4-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	56
(4-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة	57
(4-6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير موقع المشروع	57
(4-7)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع	58
(4-8)	توزيع عينة الدراسة حسب ملكية المشروع	59
(4-9)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال	59
(4-10)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين	60
(4-11)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع تمويل التأسيس	61
(4-12)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات القرض ورأس مال المشروع	61
(4-13)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد القروض	62

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(4-14)	توزيع عينة الدراسة حسب مصدر القرض	63
(4-15)	توزيع عينة الدراسة حسب الشراء بالأجل	63
(4-16)	توزيع عينة الدراسة حسب المشروع قائم حتى الآن	64
(4-17)	توزيع عينة الدراسة حسب المشروع فعال	64
(4-18)	تحليل فقرات المحور الأول (استمرارية وإنعاش المشروع)	69
(4-19)	تحليل فقرات المحور الثاني (حجم إنتاج المشروع)	72
(4-20)	تحليل فقرات المحور الثالث (الزيادة في عدد العاملين في المشروع)	74
(4-21)	تحليل فقرات المحور الرابع (تسديد القرض المتعثر)	76
(4-22)	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات المبحوثين حول المساعدات الدولية تعزى لنوع المشروع	78
(4-23)	اختبار شفاه للفروق بين المتوسطات حسب نوع المشروع	79
(4-24)	استجابة أفراد العينة حول المساعدات الدولية تعزى إلى الجنس	80
(4-25)	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى العمر	81
(4-26)	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى المؤهل العلمي	82
(4-27)	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى الحالة الاجتماعية	83
(4-28)	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى عدد أفراد الأسرة	84
(4-29)	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال	85

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1.1)	متغيرات الدراسة	4

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة المساعدات الدولية المقدمة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن طريق مشروع برنامج توسيع واستدامة نطاق الخدمات المالية (ESAF)، في استمرارية المشروعات الصغيرة من خلال تقديم مساعدة مالية قيمتها 750 دولاراً لأصحاب المشروعات الصغيرة المتعثرة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض لمساعدتهم في إعادة تأهيل مشاريعهم.

ولتحقيق أغراض الدراسة تم جمع البيانات من المصادر المختلفة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإطار العام للدراسة، وتطوير استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة المستفيدين من المساعدات الدولية المقدمة من مشروع ESAF والبالغ عددهم 750 مشروعاً غالبيتهم من النساء، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية عددها (300) مشروع وكانت نسبة الاسترداد 85.33%، خضع للتحليل 256 استبانة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الدولية المقدمة واستمرارية المشروعات الصغيرة، وحجم الإنتاج، وتسديد القرض المتعثر، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة تعزى لنوع المشروع، كما أن المساعدات الدولية لم تؤثر بزيادة عدد العاملين من خارج أسرة المشروع.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: زيادة قيمة المنح المقدمة للمساهمة في زيادة الأصول التشغيلية للمشروعات الصغيرة، والعمل على صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج أو استحداث خطوط إنتاج جديدة لزيادة الإنتاج، والتركيز على تدريب أصحاب المشاريع لرفع كفاءتهم من الناحية الإدارية والتسويقية لفتح مجالات وأسواق جديدة، وتوعية أصحاب المشروعات الصغيرة على الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج، وأخيراً، زيادة الدعم المالي للمشروعات الصغيرة كونها إحدى الحلول لتوفير فرص عمل جديدة للحد من البطالة المنتشرة في قطاع غزة.

Abstract

This study aimed to identify the relations of United States Agency for International Development (USAID) financial aids provided through Expanded and Sustained Access to Financial Services (ESAF) project in sustainability of micro project by providing small cash grants with amount \$750 for MFI clients with good credit history who defaulted due to economic crisis to restoring the micro-entrepreneurs in Gaza.

To achieve the study objectives, the researcher applied the analytical descriptive approach and developed a questionnaire as the main tool of data collection. The study population consisted of ESAF program beneficiaries, totaled 750 beneficiaries, most of them are female. Questionnaire was distributed to a random sample of (300) beneficiaries with recovery rate 85.33%, 256 questionnaires were completed, valid and were analyzed.

The results showed a statistical significant relationship between the international aids provided by ESAF program the sustainability of defaulted micro projects; the volume of production; and the repayment of defaulted loans. There is no statistically significant difference between international aid and the sustainability of defaulted micro projects due to the type of project. Finally, there is no significant relationship between the international aid and increase number of workers on the project from outside the family.

Some of the recommendation reached were: Increasing the amount of the cash grants in order to increase the productive assets of micro projects; continuous maintenance of the used equipment in the production process and/or developing new production lines to increase the production; focusing on the training of entrepreneurs to boost their managerial and marketing efficiencies to enable for a better marketing of their products; increase the awareness of business owners to the importance of using technology in production; and finally, increase financial support for micro projects as a way to create job opportunities to reduce unemployment in Gaza.

قائمة المختصرات

AED	Academy for Educational Development
ESAF	Expanded and Sustained Access to Financial Services
GMM	Generalized Method of Moments
MFI	Microfinance Institution
MSME	Micro, Small and Medium Enterprises
NGO	Non-Governmental Organization
PIP	Palestinian Investment Partnership
SCI	Save the Children International
SPSS	Statistical Package for Social Science
USAID	United States Agency for International Development

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً:	المقدمة
ثانياً:	مشكلة الدراسة
ثالثاً:	متغيرات الدراسة
رابعاً:	فرضيات الدراسة
خامساً:	أهداف الدراسة
سادساً:	أهمية الدراسة
سابعاً:	الدراسات السابقة

أولاً: مقدمة :

مع بداية الانتفاضة الثانية عام 2000، بدأ الوضع الاقتصادي في قطاع غزة والضفة الغربية بالتدهور نتيجة الإغلاق ومنع العمالة الفلسطينية من العمل في المناطق المحتلة عام 48، وبحسب تقديرات البنك الدولي فإن معدل دخل الفرد بدأ بالتناقص، ومع بداية عام 2004 فقد الفلسطينيون ما يقارب 22000 فرصة عمل وكان لقطاع غزة الحصة الأكبر من هذه الوظائف (World Bank: 2004).

ومن الملاحظ من طبيعة وحجم الصناعة الفلسطينية أنها تتدرج تحت بند الصناعات والمشروعات الصغيرة وذلك حسب التعريفات والتصنيفات العالمية، أي أن ما نسبته 90% من المشروعات الوطنية تشغل أربعة عمال أو أقل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

وعقب نتائج الإنتخابات الفلسطينية في عام 2006، بدأ الوضع الاقتصادي بالتراجع نتيجة الأزمة المالية والحصار المفروض على السلطة الفلسطينية حيث انخفض الناتج المحلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)، وبدأت مؤسسات الإقراض تعاني من سداد المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة نتيجة توقف المشاريع، ونتيجة لذلك قامت مؤسسة أكاديمية التطوير التربوي (AED) عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2009/2008 بدراسة بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن طريق مشروع ESAF حول هذه المشاريع وقامت بتحديد 750 مشروعاً من أصل 1500 مشروع متعثر، وتقديم منح مالية إلى أصحاب هذه المشاريع (ESAF: 2011).

جدول رقم (1-1) التالي، يوضح تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة منذ عام 2005 حتى 2011، ثم بدأ الوضع بالتحسن بعد العدوان الإسرائيلي 2008 / 2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

جدول رقم (1-1): الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة

قطاع غزة							الاستخدام النهائي
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2,438.40	2,150.30	1,608.70	1,382.00	1,385.00	1,426.90	1,705.50	

القيمة بالمليون دولار أمريكي

بدأت المساعدات الدولية في دعم مؤسسات الإقراض والمشروعات الصغيرة في غزة، حيث بدأت في تقديم المساعدة لأصحاب المشاريع الصغيرة لإعادة إنعاش المشروعات الصغيرة. لذلك لابد من تسليط الضوء على أثر هذه المساعدات في استمرارية المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

قام برنامج توسيع واستدامة نطاق الخدمات المالية (ESAF) في عام 2010 بالشراكة مع مؤسسات الإقراض إلى تحديد 750 مشروع/قرض متعثراً نتيجة عدم قدرة أصحاب المشاريع على سداد الإلتزامات/الأقساط الشهرية مما أدى إلى تعثر القرض وتعثر المشروع أو إغلاقه، ونتيجة لذلك قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن طريق مشروع ESAF بتقديم منح مالية إلى أصحاب هذه المشاريع لإعادة إنعاش المشاريع والقروض المتعثرة للإيفاء بالتزاماتهم/أقساطهم الشهرية لمؤسسات الإقراض، ومع تقديم المساعدات المالية لإعادة إنعاش المشروعات الصغيرة المتعثرة، كان لابد من وجود دراسة لتوضيح علاقة المساعدات المقدمة التي تلقوها في استمرارية المشروعات الصغيرة وعلاقة هذه المساعدات على سداد التزامات المشروعات الصغيرة (ESAF: 2011).

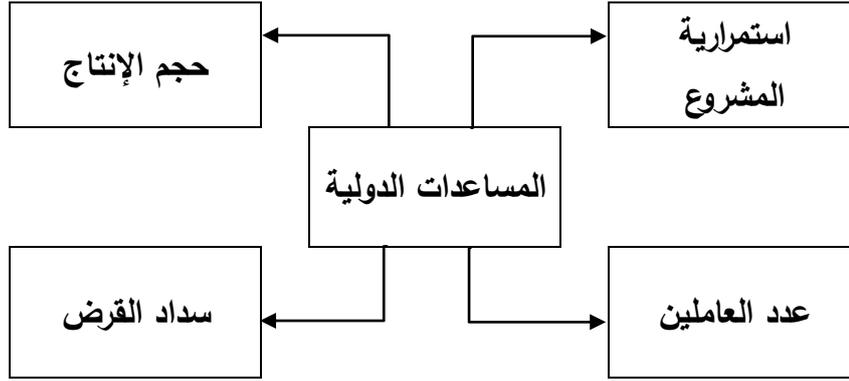
وسيتيم من خلال الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما علاقة المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض؟

ثالثاً: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة كما يلي:

متغير مستقل: المساعدات الدولية المقدمة للمشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة بقطاع غزة. وعدد من المتغيرات التابعة: استمرارية المشروع المتعثراً، حجم إنتاج المشروع، الزيادة في عدد العاملين في المشروع، وفترة سداد القرض المتعثراً.

شكل رقم (1.1) متغيرات الدراسة



المصدر: جرد بواسطة ومعرفة الباحث

رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على استمرارية المشروع.

الفرضية الثانية: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على حجم إنتاج المشروع.

الفرضية الثالثة: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على عدد العاملين في المشروع.

الفرضية الرابعة: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على تسديد القرض المتعثّر.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثّرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى لنوع المشروع (زراعي، تجاري، صناعي، خدماتي).

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثّرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات الخبرة في المجال) حيث تنبثق من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى العمر .
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الحالة الاجتماعية.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد أفراد الأسرة.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال.

خامساً: أهداف الدراسة

- سوف تهدف الدراسة إلى دراسة علاقة المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة لتحديد الآثار الإيجابية والآثار السلبية التي وقعت ضمن الأهداف التالية:
1. توصيف المساعدات الدولية ووعلاقتها على المشاريع الصغيرة.
 2. تقييم المساعدات الدولية على استمرارية المشاريع الصغيرة.
 3. تحليل علاقة المساعدات على المشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين وتطورهم.
 4. تحليل علاقة المساعدات على المشاريع الصغيرة في تسديد القروض.
 5. تقديم توصيات مستقبلية بأفضلية الممارسات لأصحاب المشاريع الصغيرة.

سادساً: أهمية الدراسة

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة على النحو التالي:

1. تسعى الدراسة إلى تزويد المؤسسات الدولية المانحة بمعلومات عن المشروعات الصغيرة والآليات المتبعة في تمويلها، لتقديم خدمات أفضل تلبي احتياجات ورغبات أصحاب المشاريع، وخاصة تلك الاحتياجات التي لا يتم تقديمها من قبل مؤسسات الإقراض.
2. تساعد توصيات الدراسة الجهات الحكومية على تطوير آليات جديدة في تمويل المشروعات الصغيرة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
3. تساعد توصيات الدراسة أصحاب المشروعات الصغيرة على الحد من العراقيل وآليات المساهمة في حل مشاكل التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة.
4. كما أن موضع الدراسة من حيث علاقة التمويل الدولي في استمرارية وإنعاش المشروعات الصغيرة، وعلى حد علم الباحث، لم يتطرق له الباحثون في قطاع غزة.

سابعاً: الدراسات السابقة

لقد اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية بإقامة وحشد الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة لما لهذه المشروعات من دور مهم تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، وكان للمساعدات الدولية المقدمة من العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات وهذا ما ساعد إلى حد ما في تحقيق نمو على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشاريع في هذه الدول.

سنناقش 23 دراسة سابقة تتعلق بالمساعدات الدولية، والمشاريع الصغيرة، منها 9 دراسات محلية، 6 دراسات عربية، و8 دراسة أجنبية، كما سيتم الاستفادة من هذه الدراسات وتحديد أهم النتائج التي خرجت بها، ليتم الاستفادة من هذه الدراسات لتجنب القصور من ناحية والإضافة بما يخدم أهداف الدراسة الحالية من ناحية أخرى، وسيتم تناول هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم:

7.1. الدراسات المحلية

1. دراسة زعرب، زكريا (2013) بعنوان "المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة".

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في جنوب قطاع غزة، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيقها على عينة عشوائية تبلغ 450 مشروعاً تجارياً من أصل 4500 مشروع في جنوب قطاع غزة. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

وجود العديد من المعوقات الإدارية التي تعيق تقدم المشروع الصغير ومنها: ضعف التخطيط والتنظيم والعديد من المشاكل في الهيكل التنظيمي والتدريب المهني لصاحب المشروع والمنافسة ونقص موارد التمويل والإجراءات الحكومية الخاصة بالمشاريع وضعف القدرات التسويقية وتطوير أساليب العمل الإداري ونظام الإتصال، كما أظهرت الدراسة أن عدم امتلاك المشروعات التجارية الصغيرة إلى مكان جيد يعتبر عائقاً أمام منافسة الأسواق، كما تعتبر الضمانات والكفالات التي تطلبها البنوك في قطاع غزة بمثابة حائل أمام نجاح المشروعات التجارية الصغيرة، بالإضافة إلى الاهتمام بالتدريب المهني يساعد على تحسين الأداء وزيادة نسبة الربحية في المشروع، كما أن انقطاع التيار الكهربائي باستمرار يعتبر عائقاً أمام المشروعات التجارية الصغيرة.

2. دراسة الرملاوي، وسام (2013) بعنوان "دور تمويل المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات غير الحكومية العاملة بقطاع غزة".

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة دور تمويل المشروعات الصغيرة التي تقدمه المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في المنظمات غير الحكومية، والتعرف على المعوقات التي تقف حائل أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيقها على كامل أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددها 110 أفراد. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

المشروعات الصغيرة تساهم بإعطاء النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل، لا تسعى المشروعات الصغيرة إلى تقديم حلول إبداعية من خلال استخدام مواد خام معاد تدويرها، تساهم المشروعات الصغيرة في خلق وظائف جديدة، المشروعات الصغيرة لا تساعد في الوصول إلى عدد كبير من المعطلين عن العمل.

3. دراسة الثلاثيني، دعاء (2013) بعنوان "فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة: دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة (ديب)". تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة دور تمويل المشروعات الصغيرة التي تقدمه المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في المنظمات غير الحكومية، والتعرف على المعوقات التي تقف حائل أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيقها على كامل أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددها 110 أفراد. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها:

زيادة التركيز على المورد البشري لأنه عامل مهم جداً في إدارة المشروع الصغير واستمراره، التخفيف من التشدد في الإجراءات المالية في كافة التدخلات، عدم تحديد قيمة محددة لكل مشروع وأن تكون المنحة المقدمة تتناسب مع رأس المال المطلوب للمشروع، قيام المؤسسات بالمتابعة المستمرة للتدخلات التي يتم تنفيذها لرصد التقدم وحل المشكلات وتقديم الخدمات الإرشادية والاستشارية لتحسين وضع المشروع.

4. دراسة أبوعجوة، نورالدين (2011) بعنوان "أثر المساعدات الدولية في التنمية الاقتصادية" تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة أثر المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني على التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الكمي، لسلاسل زمنية لإجراء التحليل، وجمعت البيانات من المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، لتكوين نموذج قياسي إحصائي بهدف تقدير هذا الأثر بشكل رقمي وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج:

هناك تأثير حقيقي للمساعدات الدولية في مؤشرات التنمية حيث أن المبلغ الإجمالي للمساعدات الدولية أثر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ومعدل البطالة. إن المؤثرات السياسية الفلسطينية (كإنتفاضة الأقصى، والإغلاق، والإنقسام الداخلي) كان لها أثر سلبي كبير على مؤشرات التنمية الاقتصادية. لم يتأثر مستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية بالمساعدات الدولية، وبالتالي فإن المساعدات الدولية لم تؤد إلى الحد من مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية.

5. دراسة أبوحماد، ناهض (2011) بعنوان "التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م - 2010م دراسة ميدانية"

تمثلت مشكلة الدراسة في الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته، حيث اعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل مدى مساهمة التمويل الدولي في إحداث تنمية سياسية في قطاع غزة، عن طريق استطلاع آراء العاملين في برامج التنمية السياسية في المؤسسات الدولية والأهلية حيث تم توزيع الاستبانة على (170) مبحوثاً. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

إن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين؛ بسبب سعيه إلى تحقيق غايات وأجندات سياسية خاصة للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني. وإن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني. كما إن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل، وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين، مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.

6. دراسة الفليت، عودة (2011) بعنوان "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. يشمل مجتمع الدراسة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها 20429 مشروعاً حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007م. حيث تم استخدام عينة عشوائية طبقية عددها 510 مشاريع وشكلت 205% من نسبة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

أن عامل الجنس لم يؤثر على تطوير أداء المشروعات الصغيرة في كافة المجالات، وأن عمر صاحب المشروع ليس له دور في تطوير أداء المشروعات الصغيرة، كما يواجه 70% من أصحاب المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات ونقص الضمانات. كما أوصى الباحث على توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات

والأصول الرأسمالية، والتوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.

7. دراسة الدماغ، حنين (2010) بعنوان "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGO في قطاع غزة" استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق استبانة على عينة عشوائية تبلغ 130 من صاحبات المشاريع الصغيرة التي تمول مشاريعهن من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة. لمعرفة دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGO's في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة 1995-2008، وأثر هذا الإختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع. هناك ارتباط بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين رأس المال المستثمر للمشروع. ليس هناك ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع، يتناقض رأس المال المستثمر للمشروع بارتفاع سعر الفائدة المحدد من قبل مؤسسة الإقراض. هناك تفضيل بين صاحبات المشاريع لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي، لاسيما القرض الحسن.

8. دراسة قيطة، عبير (2009) بعنوان "تأثير التمويل المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تطوير المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية الفلسطينية دراسة حالة"

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل للإحصائيات التي تمتد من 2000 إلى 2008، بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي من خلال تطوير استبانة تم توزيعها على 100 من مدراء 64 منظمة فلسطينية غير حكومية تلقت تمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لمعرفة فعالية التمويل في تنمية المجتمع الفلسطيني. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

التمويل له تأثير في تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية، وفي دعم المجتمع الفلسطيني على الرغم من كونها مشروطة، وأحيانا تكون التدخلات وفق أجندات السياسة الأمريكية التي قد لا تتوافق مع الأولويات الفلسطينية في بعض الأحيان. لم يكن التمويل المقدم من الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية للمنظمات غير الحكومية قادر على تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وعلى توليد فرص عمل مستدامة، أو للحد من سرعة تأثر الاقتصاد والاعتماد على العوامل الخارجية. كما وقد فشلت هذه المساعدة للتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بها وأفراد المجتمع الفلسطيني من خلال السياسات والممارسات الإسرائيلية.

9. دراسة تطوير خدمات الأعمال (2009) بعنوان "أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتكررة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة خلال الأعوام من بداية 2006 وحتى منتصف 2009، وذلك لتمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات تضمن الاستمرارية والتطور في هذا القطاع.

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن هناك أثراً واضحاً للأزمات التي تعرض لها قطاع غزة من أزمات سياسية واقتصادية، حيث انخفضت نسبة محفظة الإقراض السنوية لمؤسسات التمويل الأخرى خلال عام 2006 عن السنوات السابقة ومقارنتها بالأعوام 2008-2009، أما على صعيد المقترضين، فقد كانت نسبة المقترضين من الإناث أكبر من الذكور بقليل حيث بلغت نسبة الإناث 55% ونسبة الذكور 45%.

وطرحت الدراسة توصيات مختلفة على صعيد المقترضين كان أهمها زيادة قيمة القروض المقدمة، وتقليل نسب الفائدة على القروض، ووجود فترة سماح من بداية استلام القرض، وتقديم تسهيلات للمقترضين في حال العجز عن السداد كتجزئة الدفعات وإعادة جدولة القرض أو حتى تأجيل السداد بدلاً من اللجوء للقضاء أو الخصم من الكفيل.

7.2. دراسات عربية

10. دراسة الشايب، إيهاب (2010) بعنوان "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)"
تمثلت مشكلة الدراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع؛ لإظهار الأثر الإيجابي على مستوى معيشة الفئة المستهدفة من جراء تمويل مشروعاتهم، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق استبانة على

عينة عشوائية تبلغ حوالي 349 سيدة من المستفيدات من تمويل المشروعات متناهية الصغر على عميلات مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر / فرع بنها في جمهورية مصر العربية، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج:

يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، و يساهم تمويل المشروعات متناهية الصغر في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة. كما إن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو الفشل. بالإضافة إلى أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

11. دراسة غياض، شريف ويوقوم، محمد (2008) بعنوان "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"

هدفت الدراسة إلى تكوين رؤية فكرية عن تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر إليها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي؛ لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويستند الباحثان إلى فرضية أساسية مؤداها أن تحقيق التنمية المنشودة والنمو الاقتصادي المرغوب فيه لا يأتي إلا من خلال تهيئة الأرضية التي تكفل توسع نشاط هذه المؤسسات في جميع المجالات ولا سيما قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، رفع التحديات التنافسية وغزو الأسواق الخارجية إلى جانب المؤسسات الكبيرة ومواجهة الصدمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني.

12. دراسة بتال، أحمد حسين وآخرين (2011) بعنوان "دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على قوى العرض والطلب. حيث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصارف الخاصة. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج:

يظهر دور المصارف التجارية الخاصة في تأسيس الصناديق والوحدات الخاصة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة. إنشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من مشكلة البطالة وتأمين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين. ساهمت المصارف في إنجاح تجربة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ حجم الاستثمار 21 مليار دينار عراقي.

13. دراسة مؤسسة Planet Finance (2008) بعنوان "أثر التمويل متناهي الصغر في

مصر"

ركزت الدراسة على أثر الخدمات التمويلية المتاحة لأصحاب المشاريع متناهية الصغر في مصر؛ لمساعدة الشركاء في التمويل متناهي الصغر في مصر؛ ولضمان قيام التمويل متناهي الصغر برسائله الاجتماعية في الجوانب المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاقتصادية، والتمكين. حيث تم الاعتماد على الأساليب الكمية والكيفية كجزء من منهج المشاركة وتعدد النظم المعرفية؛ لتحديد خصائص العميل، وبحث الطلب في السوق، وتقييم الأثر، حيث تم اختيار عينة عشوائية ٢٤٧٠ مشاركاً من عملاء لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج:

أن متوسط أصحاب المشاريع الصغيرة في مصر هم من الرجال، ومتوسط أعمارهم ٣٩ عاماً، كما إن التمويل يمثل أحد المصادر الخارجية القليلة لتمويل الفقراء اقتصادياً في مصر. أدى التمويل متناهي الصغر في مصر إلى خلق مشاريع جديدة والبدء بنشاط جديد. هناك رضى من أصحاب المشاريع المتناهية الصغر في مصر بألية التمويل متناهي الصغر مقارنة بنوعية الحياة التي يعيشونها.

14. دراسة كنجو، عبود (2007) بعنوان "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات

الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما يميز المشروعات الصغيرة وخصائصها والمعايير المتبعة فيها عن غيرها من المشروعات الأخرى، وتبرز أهمية هذه المشروعات في تنمية الحياة الاقتصادية في سوريا. وقد قامت بتسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات وتعيق تطورها ونموها في محاولة للتوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها. ولقد أجريت الدراسة على عينة بلغت 250 منشأة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب، وبينت أن هذه

المشروعات تعاني من العديد من المشكلات من بينها: نقص التمويل، ضعف الخبرة والإدارة، إضافة إلى عدم وجود نظم معلومات إدارية، وعدم اهتمام الحكومة بمثل هذه المشروعات.

لقد أثبتت الدراسة الميدانية صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، مع ذكر بعض الخصائص لهذه المشاريع. وأن أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع هي عدم كفاية الأموال المقدمة من قبل المؤسسين لمد هذه المشاريع بمتطلباتها.

15. دراسة بلاطة، مبارك وآخرون (2003) بعنوان "الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

هدفت الدراسة إلى البحث عن الآليات التي تبنتها الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة لتأهيل المؤسسات الجزائرية، بالشكل الذي يسمح لها بالاستمرارية واقتحام السوق الدولية، حيث اعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل الدراسات في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

تفعيل وتوطيد العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بالتمويل؛ لكي تتمكن هذه المؤسسات من الاستخدام الجيد للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي والذي يسمح بتحسين إمكانيات التمويل للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من مزاياها في مجال الإبداع، النمو وإنشاء مناصب عمل.

7.3. الدراسات الأجنبية

16. Das, Anupam, & Khan, Syeed, (2012) "Is Grant-Aid More Effective than Concessional Loans? Evidence from a Dynamic Panel of Sub-Saharan African Countries"

دراسة بعنوان "هل المساعدات في شكل منح أكثر فعالية من القروض الميسرة؟ دليل من اللجنة الديناميكية لدول الصحراء الأفريقية؟"

أجاب البحث عن سؤالين: أولاً: هل هناك تأثير ذو أهمية للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي؟ ثانياً: هل المنح أكثر فاعلية من القروض في تعزيز النمو؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، تم استخدام طريقة (GMM) Generalized Method of Moments لسلسلة بيانات من 27 دولة من الصحراء الأفريقية للفترة الزمنية 1961-2006. ومن خلال هذه الطريقة، تمكنا من مراقبة وفحص الجوانب الداخلية التي قد تنشأ عن العوامل التوضيحية/التفسيرية. وتبين النتائج أن المساعدات في شكل منح أكثر فاعلية من المساعدات في شكل قروض ميسرة. وفي المتوسط يعتبر تأثير المساعدات الإجمالي على النمو الاقتصادي ليس ملحوظاً في دول الصحراء الأفريقية.

17. Akram, Muhammad & Mansoor, Hafiza Hadia, (2011) "An Empirical Analysis of Impact of Foreign Aid on Economic Growth: The Case of Pakistan"

دراسة بعنوان "تحليل تجريبي لأثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة باكستان"

هدفت الدراسة إلى تحليل آثار المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان. ويستخدم في هذه الدراسة سلاسل بيانات زمنية في الفترة 1980-2008 من خلال تطبيق نموذج انحدار المربعات الخطية/العادية الصغرى OLS Regression واختباري Breusch-Pagan و Durbin-Watson. ستساعد هذه الدراسة مؤسسات الحكومة في معرفة آثار المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي. وتبين النتائج أن المساعدات الخارجية مرتبطة بشكل لا يذكر بالنمو الاقتصادي لباكستان على المدى القصير والطويل مع استبعاد الاستثمارات الخارجية المباشرة، لكن لا تزال هناك علاقة سلبية.

18. Furuoka, Fumitaka & Munir, Qaiser, (2011) "An Empirical Analysis of the Motivations Behind Foreign Aid Distribution"

دراسة بعنوان "تحليل تجريبي لمحفزات وراء توزيع المساعدات الأجنبية"

يناقش البحث المخصصات التي قامت الدول المتقدمة بتخصيصها كمساعدات للدول النامية، حيث كانت سياسات المساعدات دوما محل للكثير من النقد. وأحد الانتقادات البارزة هي أن مخصصات المساعدات الخارجية لم يتم تحديدها وفقا لحاجة الدول المتلقية لها. ويبحث البحث في المحددات لمخصصات مساعدات التنمية الرسمية، بما ذلك المساعدات الخارجية الثنائية أو متعددة الأطراف في المدة الزمنية 2000-2005. تبين النتائج التجريبية الطبيعة المعقدة لمخصصات المساعدات الخارجية، كما أنه قد تم تحفيز مانحي المساعدات إلى تقديم مساعدات أكبر إلى الدول النامية الأكثر فقرا، حيث تم منح الدول ذات التعدادات السكانية الأقل مساعدات خارجية أكثر.

19. Tiwari, Aviral Kumar, (2011) "Foreign Aid, FDI, Economic Freedom and Economic Growth in Asian Countries"

دراسة بعنوان "المساعدات الخارجية والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الآسيوية"

يختبر البحث فاعلية المساعدات الخارجية والاستثمارات الخارجية المباشرة والحرية الاقتصادية لـ 28 بلدا آسيويا. ويتضمن النموذج المساعدات الخارجية والاستثمارات الخارجية المباشرة والحرية الاقتصادية والقوى العاملة ورصيد رأس المال. وقد تم تنفيذ إجراء التقييم على بيانات سلاسل زمنية سنوية في الفترة 1998 - 2007. ومن أجل التحليل، تم استخدام البيانات الجدولية الثابتة والمتغيرة، وقد بينت النتائج أن الزيادة في الحرية المالية ورصيد رأس المال المحلي هي عوامل هامة تؤثر على النمو الاقتصادي. وكذلك أن التوقع العمري لعب دورا هاما وإيجابيا في النمو الاقتصادي. وللمساعدات الخارجية أثرا سلبيا للتدفقات الكبيرة من المساعدات على النمو الاقتصادي.

20. Okpukpara, Benjamin, (2009) “Strategies for Effective Loan Delivery to Small-Scale Enterprises in Rural Nigeria”

دراسة بعنوان "استراتيجيات لتقديم القروض الفاعلة للمشاريع الصغيرة للمؤسسات الريفية في نيجيريا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مميزات وأفضل ممارسات الحصول على قرض للمشروعات الريفية. حيث أجريت الدراسة في منطقتي أيبا وانامبرا بسبب الكثافة العالية من أصحاب المشاريع في المناطق الريفية، وتم اختيار عينة عشوائية من أصحاب المشاريع. استهدفت الدراسة 150 من أصحاب المشاريع، وقد تم الحصول على بيانات من 136 إستجابة صحيحة. بالإضافة إلى ذلك، تم جمع المعلومات أيضا من عينة عشوائية من 34 مؤسسة إقراض ريفية. وقد توصلت الدراسة إلى:

أن أهم العوامل التي تحفز مؤسسات الإقراض على إقراض أصحاب المشاريع الريفية هو سداد القروض السابقة. أن المشاريع الزراعية هي أقل حظا في التمويل من قبل مؤسسات الإقراض. أن ملكية الأصول الثابتة تعتبر عاملا مهما في فرصة الحصول على قرض من قبل مؤسسات الإقراض للمشاريع الريفية. لوحظ أن العامل الجندري قد لعب دورا في الحصول على قرض من قبل مؤسسات الإقراض.

21. Ekanayake, E. M., & Chatrna, Dasha, (2009) “The effect of foreign aid on economic growth in developing countries”

دراسة بعنوان "تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية"

تحلل الدراسة آثار المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية. وتم تحليل هذه الآثار باستخدام سلاسل بيانات سنوية لمجموعة من الدول عددها 85 دولة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الزمنية 1980-2007. ومن خلال البحث تم استطلاع فرضية أن المساعدات الخارجية يمكنها تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. تم اختبار الفرضية باستخدام سلاسل بيانات متعددة الأبعاد حول المساعدات الخارجية، وكذلك تفسير الفروق الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي. وفي حين أن نتائج الدراسات السابقة مختلطة بشكل عام، تبين هذه الدراسة أن للمساعدات الخارجية آثار مختلطة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الدول النامية.

22. Radelet, Steven, (2006) "A Primer on Foreign Aid"

دراسة بعنوان "نظرة على المساعدات الخارجية"

تستطلع الدراسة التوجهات في المساعدات ودوافع المساعدات وأثرها والجدل حول تنظيم المساعدات، حيث تبدأ بالنظر إلى حجم المساعدات ومن يقدمها ومن يتلقاها. كما تناقش الدوافع المتعددة وراء المساعدات وأهدافها والتي يتضارب بعضها مع بعضها الآخر. كما استعرض الدليل التجريبي بوجود علاقة بين المساعدات والنمو، والذي ينقسم بين أبحاث لا تجد علاقة وأبحاث أخرى تجد علاقة إيجابية (على الأقل في ظل ظروف معينة). كما تدرس بعض التحديات الرئيسية لجعل المساعدات أكثر فاعلية بما في ذلك المشاكل الأساسية والفرعية وقضية الشريطة المتعلقة بذلك، وتختتم الورقة بدراسة بعض المقترحات الرئيسية لجعل المساعدات أكثر فاعلية.

23. Chachi, Abdelkader & Hassan, Abul, (2003) "Financing Small and Medium Businesses: The British Experiment"

دراسة بعنوان "تمويل المنشآت الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة: بالمملكة المتحدة"

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على تمويل المنشآت الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة وعلى مختلف مصادر التمويل المتوفرة ومدى سهولة أو صعوبة الحصول عليها. ويخلص البحث إلى القول بأن المنشآت الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني، وأنه بالرغم من أن هناك مصادر كثيرة للتمويل في بريطانيا وقدر كبير من الأمن والشفافية، إلا أن بعض المشاريع الاقتصادية والتي قد تعود بالفائدة الكبيرة على الاقتصاد الوطني تفشل في الحصول على التمويل اللازم في بداية مشوارها أو في الحصول على الدعم اللازم عندما تواجه مشاكل أو أزمات مالية أثناء عملها.

9.4. التعليق على الدراسات السابقة

مما لاشك فيه أن الدراسات السابقة التي تناولت المشروعات الصغيرة أكدت على أهمية المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني حيث أنها تمثل أكثر من 90% من المنشآت في البلدان النامية ولإنجاح هذه المشاريع يجب تقديم يد العون والتمويل والتسهيلات اللازمة.

كانت الدراسات السابقة غنية بالمعلومات من حيث تناولها للمشروعات الصغيرة وأهميتها وسبل تمويلها وأهم المعوقات التي تواجهها، بالإضافة إلى أنها تناولت التمويل الدولي وأثره في التنمية الاقتصادية وعلاقته في تمويل المنظمات غير الحكومية وأنواع المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى للدول النامية. حيث استخدمت الدراسات السابقة عدة أدوات لجمع البيانات: منها الاستبانة والمقابلات الشخصية، وكذلك بيانات سلاسل زمنية من سنوات سابقة.

ومما يلاحظ على الدراسات السابقة، أنها لم تتطرق إلى موضوع الربط بين التمويل الدولي وعلاقته في دعم المشروعات الصغيرة الذي سيفيد في دعم الأنشطة الإنتاجية للمشروعات الصغيرة، ويساعد بشكل كبير على استمرارية المشروع، حيث كان هناك إختلاف بين الدراسات على دور المساعدات الدولية، حيث كانت المساعدات الدولية في بعض الدراسات ذات إيجابية ملحوظة، والبعض الآخر لم يستطع تحديد أي أثر لهذه المساعدات؛ لذلك تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة المساعدات الدولية المقدمة للمشروعات الصغيرة وعلاقتها في استمراريته وتطويرها.

تعتبر دراسة علاقة المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الإقراض من الدراسات التي تربط وتناقش بين المساعدات الدولية والمشروعات الصغيرة، حيث إن المساعدات الدولية التي تم دراستها سابقا تختص على المؤسسات الأهلية أو الاقتصاد الوطني، حيث ستناقش الدراسة الجوانب المتعلقة في استمرارية المشروعات الصغيرة، انتاجيتها، وزيادة عدد العاملين.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في مناقشة وعرض الإطار النظري وتحديد عناصر الاستبانة، بالإضافة إلى المراجع والمقالات التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة لتوفير الوقت والجهد.

الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والمساعدات الدولية

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة

المبحث الثاني: المساعدات الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

المبحث الثالث: برنامج إنعاش المشاريع الصغيرة

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة

المقدمة

تعد المشروعات الصغيرة بأنواعها المختلفة محط أنظار المؤسسات الاقتصادية وتحتل أهمية بالغة في المجتمعات المحلية والدولية، كونها تلعب دوراً في التنمية بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أشكالها.

ويعد القطاع الخاص الرائد في إنشاء المشروعات الصغيرة نظراً لقلّة الاحتياجات المالية والبشرية المطلوبة لإنشائها، تاركاً المشروعات الكبيرة للشركات الكبيرة والحكومة لقدرتها على تأمين الاحتياجات المالية الكبيرة ومستلزماتها والتي يصعب على القطاع الخاص أو الأفراد تأمينها (جريدة الاقتصادية، 2013).

لذا فإن معظم دول العالم اهتمت بإقامة ودعم المشروعات الصغيرة كونها وسيلة اقتصادية و غاية اجتماعية لما لها من دور أساسي في توفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

وفي الوقت الحاضر تحظى المشروعات الصغيرة باهتمام المتنفذين وواضعي السياسات في مختلف دول العالم، فقد قامت العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات؛ مما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (الصوص، 2010).

لذلك تعد هذه المشروعات مهمة بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي تمر بها الدول النامية ونظراً لما تعانيه هذه الدول من وضعها الاقتصادي، وحاجتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة ففي فلسطين يقدر معدل البطالة بـ23% (فلسطين أون لاين، 2013).

لهذا سيتم التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة، خصائصها والمعوقات التي تعترضها، ومصادر تمويلها وعلاقتها بالاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة

لقد اختلف الباحثون بإيجاد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، حيث أظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية بأن هناك أكثر من تعريف في أكثر من 132 اقتصاداً دولياً عن المشروعات الصغيرة، (ILO, 2013) حيث تختلف التعريفات من دولة إلى أخرى بسبب عدة محددات ومعايير منها: عدد العمال، حجم رأس المال، حجم المبيعات ومعايير أخرى.

فقد عرف البنك الدولي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بناءً على بيانات جمعها من عدة دول باستخدام معيار عدد العمالة وحجم المؤسسة حيث تعتبر المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بمشروع متناهي الصغر والمشاريع الصغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً (World Bank, 2010).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في فرنسا أقل من 250 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في اليابان حتى 300 عامل، في كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً. وفي الفلبين تعتبر المشروعات صغيرة إذا عمل فيها أقل من 20 عاملاً، أما الاتحاد الأوروبي عرف المشاريع الصغيرة أقل من 100 عامل والمتناهية الصغر بعدد أقل من 9 عمال (Ayyagari, 2005).

وفي فلسطين يحتل قطاع المشروعات الصغيرة حوالي 90% من مجمل المؤسسات الفلسطينية، حيث يلعب دوراً مهماً في تشغيل الأيدي العاملة، إلا أنه لم يتم تحديد تعريف محدد لهذه المشاريع وإنما تم الاعتماد على عدد العاملين في تلك المشاريع، حيث تشغل 92% من المؤسسات في قطاع غزة والضفة الغربية ما بين 5-19 عاملاً في حين تقوم 8% من المؤسسات بتشغيل 20-50 عاملاً (الإحصاء الفلسطيني، 2003).

ومما سبق نرى أن كثير من الدول اعتمدت تصنيف المشروعات حسب معيار عدد العمال، وأن بعض الدراسات اعتمدت معيار تغطية رأس المال ومن الملاحظ أيضاً اختلاف التعريفات بين الدول المتقدمة والدول النامية، مما يجعل من الصعوبة تحديد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، لكن غالبيتها تنتم بمحدودية أعداد العاملين فيها وتعتمد في أعمالها على الفنون الإنتاجية البسيطة في تكوينها (العرادي، 2012).

ومع اختلاف هذه التعريفات للمشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى، فإن هناك العديد من المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى، ومن أهم هذه المعايير:

1. المعيار النوعي/الوظيفي: حيث يعتمد على الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة على محدودية سوق سلعتها والإدارة الشخصية لأعمالها، ونوع ملكيتها والكفاءة مع افتقارها للاستفادة من تمويل رأس المال (السكرانة، 2006).

2. المعيار الكمي: هناك العديد من المعايير الكمية التي وضعت للحد من التباين في وضع تعريف دقيق منها (حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، الإداة والتنظيم، مستوى الخدمات المقدمة، التكنولوجيا ... إلخ) (ونوغي، 2003) ولأهميتهما في هذا البحث:

أ. حجم العمالة: ويعتبر الأكثر انتشارا واستخداما لسهولة تحديده. إلا أن هناك صعوبات في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار حجم العمالة و يرجع ذلك إلى الأسباب التالية (رابح وآخرون، 2003):

- اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو.
- اختلاف ظروف الصناعة من فرع لآخر وفي نفس البلد.
- المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية.

ب. رأس المال المستثمر: حيث تم تعريف المؤسسات الصغيرة وفقا لمعيار رأس المال المستثمر وعادة ما يقصد به رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة للمشروع (محفوظ، 2003).

ولتحديد أنواع المشروعات التي سيتم دراستها في هذه الدراسة وهي المشروعات متناهية الصغر، ولغايات هذه الدراسة تم التركيز على التعريف التالي "إن المشروعات متناهية الصغر هي مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي". وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من 5 أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت. وتكون المشروعات متناهية الصغر مصدر الدخل الوحيد للأسرة في غالب الأحيان وقد تكون مصدرا آخر من مصادر دخله. ومن الأمثلة على هذه المشروعات متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب ومواقع البيع في الأسواق بالإضافة إلى تربية الطيور والدواجن" (إليا، 2006، ص6).

ويمكن وضع تعريف المشروعات الصغيرة لغايات هذه الدراسة: هي مشروعات غير رسمية صغيرة الحجم تعمل على توظيف أقل من 3 أشخاص من داخل أسرة المشروع ويكون عادة مركزها هو داخل البيت، وتقوم بتسويق بضاعتها من خلال بيع التجزئة أو بسطات في الأسواق العامة.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة

يلاحظ مما تقدم أنه رغم عدم وجود تعريف واضح ومحدد متفق عليه بين الدول إلا أن لهذه المشروعات بعض الخصائص التي يمكن من خلالها أن يتم تمييزها عن باقي المشروعات، ومن أهم هذه الخصائص:

1. سهولة التأسيس

عنصر السهولة في إنشاء هذه المشاريع مستمد من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها، حيث أنها تستند على المدخرات العائلية لأصحابها من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي حاجاتهم الأساسية (الوسط، 2009).

2. قلة عدد العاملين.

المعروف على المشروعات الصغيرة تفرد مالك المشروع بالملكية حيث أنه قد يعمل وحيداً في المشروع، ويتميز أصحاب هذه المشاريع من ذوي الدخل المحدود وعادة ما يكونوا من الطبقة المعدمة التي تحاول أن تجد وسيلة في هذا المشروع؛ لمساعدتهم في تحقيق دخل يساعدهم على اكتساب الحياة الكريمة و عدم الاعتماد على المساعدات والهبات، وقد يتعاون بعض أفراد العائلة في العمل بدون أجر وأحياناً بأجر (الصوص، 2010).

3. الوضع القانوني

عادة ما تكون هذه المشروعات غير مسجلة، حيث لا يقوم أصحابها ومالكوها في تسجيلها رسمياً بالدوائر الحكومية للدولة ولا تكون لديها أي صفة قانونية لتجاوز القوانين الضريبية (نصرالله، 2005).

4. موقع ومكان العمل

يمارس أصحاب المشروعات الصغيرة أعمالهم غالبا من المنزل ويقوم بتسويق سلعته إما من مكان قريب من المنزل أو من بسطة متنقلة في الأسواق المحلية (Planet Finance, 2008).

5. محدودة الموارد

عادة ما تستخدم المشروعات الصغيرة موارد محدودة، وهي الموارد المتاحة فعلا للفرد أو للأسرة داخل المنزل، أو الخامات المحلية، التي تحصل عليها من الموردين عن طريق الأجل في أغلب الأحيان (الفليت، 2011).

6. المخاطرة عالية

تواجه المشاريع عدة مخاطر داخلية أو خارجية مثل انخفاض الأسعار، نفوق وإتلاف المنتجات، جودة المنتج، زيادة المنافسة، وانقطاع الكهرباء المتكرر والإغلاقات والاجتياحات الإسرائيلية التي يمر بها الوضع الاقتصادي في فلسطين وقطاع غزة خاصة.

ثالثاً: معوقات المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة مجموعة من المعوقات تؤدي إلى تعثرها وتختلف من مشروع لآخر من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار المشروع وقد تهدد وجوده ونموه، ويجب التطرق والتعرف عليها لكونها أحد الأسباب المؤدية لدراستنا في هذا البحث. ويمكن رصد أهم هذه المعوقات فيما يلي:

1. ضعف الموارد المالية وتأمين التمويل المحلي أو عن طريق القروض حيث يصعب تأمين شروط الاقتراض وتأمين الضمانات وعدم القدرة على التسديد (عنتر و بلوناس، 2003).
2. الافتقار إلى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية، لافتقار أغلب القائمين على هذه المشروعات على الخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية (فرحان، 2004).
3. ارتفاع معدلات التعثر نظرا لضعف ربحية هذه المؤسسات مما يعوق قدرتها على سداد القروض ومن ثم تتعرض لمشكلات مع مؤسسات الإقراض (بنك قطر للتنمية، 2014).
4. نقص الكفاءات التدريبية والقوى العاملة الماهرة وعدم الاهتمام بالبحوث والتدريب في ظل التطور التكنولوجي (زعر، 2013).

5. ضعف القدرة على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال (ناصر ومحسن، 2011).
6. سوء الإنتاج وتردي النوعية بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر المهنية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية (عنتر و بلوناس، 2003).

وهذا ما دفع الباحث لتحديد المتغيرات التي سوف يتم دراستها في هذه الدراسة بناء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والتي تؤدي إلى تعثر المشروعات الصغيرة.

رابعاً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

يعد التمويل واحد من أهم المعوقات التي قد تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة، حيث لا تتوفر لديهم كافة الوسائل لإقامة مشروعاتهم، كما لا يوجد لديهم من الضمانات التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول بموجبها على قروض، ومن أهم مصادر التمويل هي:

1. **التمويل الداخلي:** ويعرف أيضاً بالتمويل الشخصي، حيث تكون عادة من المدخرات الشخصية للمالكين أو عن طريق الاقتراض المالي من العائلة أو الأقارب والأصدقاء في حالة التأسيس، ومن خلال الأرباح التراكمية في المشروع أو الاحتياطات (الدماغ، 2008).
2. **التمويل الخارجي:** وعادة يكون عن طريق مؤسسات الإقراض والبنوك التجارية الأخرى، والحصول على الائتمان من الموردين، أو الحصول على التمويل بزيادة رأس المال بدخول شركاء جدد في المشروع (منتدى الأعمال الفلسطيني 2013).

وعند تحديد الاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة يتم تحديد المصدر المناسب للحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية:

- 1- **التمويل الذاتي:** من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح (الدماغ، 2008).

2- **الاقتراض التجاري:** من الموردين أو من المستهلكين بالدفع مقدما (منتدى الأعمال الفلسطيني 2013)، إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.

3- **الاقتراض الرسمي:** الممثلة بالبنوك الرسمية أو من المؤسسات المالية الأخرى، حيث يتم السداد خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مع الجهة الممولة بعد تقديم اثباتات بممتلكات المشروع أو ضمانات تقوم بتغطية قيمة الاقتراض (العرادي، 2012).

وقد يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة الصعوبة في تحقيق الشروط بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك بالإضافة غالبا ما يتم رفض طلبات تمويلها لأن نشاطها يكون في الأغلب محلي يزيد من مخاوف مؤسسات التمويل (العرادي، 2012).

خامساً: أهمية المشروعات الصغيرة

تحتل المشروعات الصغيرة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة. حيث إنها تمثل المستوعب الأساس للعمالة والحد من البطالة .

1. تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تساهم المشروعات بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية (زعر، 2013).

2. تخفض حجم البطالة عن طريق فتح آفاق جديدة وامتصاص جزء من البطالة وقد تعمل على الحد من الطلب على الوظائف الحكومية (الشايب، 2010).

3. تساعد المشروعات الصغيرة المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع (السكرانة، 2006).

4. تساهم المشروعات الصغيرة في قطاع الضرائب والإيرادات السيادية للدولة وتنميتها للتخفيف على موازنة الدولة (زعر، 2013).

سادساً: علاقة المشروعات الصغيرة بالإقتصاد الفلسطيني

نتيجة للإغلاقات التعسفية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد الإقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة فقد انحصرت معظم المشروعات الصغيرة 83% من المشاريع الصغيرة ذات الملكية الفردية (زعر، 2013)، حيث بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية الصغيرة (كمصدر رئيسي للدخل حوالي 25%)، وتعرضت المشروعات الاقتصادية لخسائر اقتصادية باهظة منذ بدء الانتفاضة الثانية وقصف وتدمير وإغلاق كثير من المشروعات أثرت على تراجع الطاقة الإنتاجية المستغلة، حيث تقدر إجمالي الخسائر للأنشطة الاقتصادية المختلفة في فلسطين حتى منتصف 2002 أكثر من 10 مليار دولار (نصرالله، 2005).

بجانب المؤثر الإسرائيلي المعيق بإغلاق المعابر الرئيسية والمؤثر الداخلي الفلسطيني من انقسام بين الضفة وقطاع غزة، إلا أن المساعدات الدولية أحد الاتجاهات التي تساعد في تطوير الوضع الفلسطيني (ماس، 2005).

لذلك يرى الكثيرون على ضرورة العمل على دعم برامج الإقراض الصغيرة ومساندتها، حيث تستهدف الفئات المهمشة وفعاليات الإقتصاد غير المنظم، وتضمن ذلك في أي خطط إنعاشية تعدها السلطة لحشد التمويل (ماس، 2005).

المبحث الثاني: المساعدات الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مقدمة

نظرا للدور المهم والحيوي الذي تقوم به المساعدات الدولية المقدمة من الدول المتقدمة والكبرى في دعم وتمويل الدول النامية بقصد مساعدتها لتحقيق أهدافها الإنمائية وتحسين مستويات المعيشة لشعبها.

حيث شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من تاريخ المساعدات الدولية قيام مؤسسات متعددة تساهم دولها في تأمين مساعداتها بالوصول للفئات المطلوبة وتحقيق الأهداف المطلوبة (شلال، 2011)، وفي فلسطين كان تدفق المساعدات الدولية على مرحلتين رئيسيتين، الأولى: أعقبت اتفاق أوسلو وكان نمط المساعدات مستقرًا، وتصدرت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان الجهات المانحة خلال الفترة 1994-2000، حيث بلغت قيمة المساعدات (3863) مليون دولار أمريكي، وذلك بغرض تطبيق اتفاقية السلام بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، بينما تميزت الفترة الثانية: بالعديد من التقلبات، وتصدرت الدول العربية والإسلامية الجهات المانحة (الشيخ، 2012).

لذلك سيتم التعرف على المساعدات الدولية، مصادرها، أشكالها وأهدافها، كما سيتم التعرف على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كونها أحد مصادر التمويل الدولي في المجتمع الفلسطيني.

أولاً: المساعدات الدولية

1. تعريف المساعدات الدولية

تعددت تعريف المساعدات الدولية، حيث يعتبرها البعض منح، أو هبات وقد يعتبرها آخرون تمويل دولي لبعض البرامج، ويمكن ذكر بعض هذه التعريفات:

"تعتبر المساعدات الدولية أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر حقيقية يتم تحويلها عبر الدول، وتشتمل هذه المساعدات على المنح والقروض الميسرة، وتهدف عموماً إلى عدة أمور من أهمها: تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، وإزالة أسباب التوتر واحتواء العنف الذي يضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجية" (مقداد، 2002، ص 1).

"هي عبارة عن الأموال (العينية أو النقدية) التي تحصل عليها الدولة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من مانحين في داخل البلاد أو خارجها وقد يكون هؤلاء المانحين أفراد أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية وذلك بهدف تغطية جزء من العجز في موازنتها والذي ينتج عندما تكون إيرادات الدولة أقل من نفقاتها، دون تعهد من الدولة برد أصل المبلغ أو جزء منه" (أبومصطفى، 2009، ص70).

وعرفت لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والذي يحدد المساعدات الدولية على أنها التدفقات المالية، والمساعدة التقنية، سلع والتي (1) مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي كهدف رئيس (باستثناء المساعدات المقدمة للأغراض العسكرية أو للأغراض غير التنموية) (2) وتقدم منحاً أو قروضاً مدعومة (Radelet, 2006, P 4).

وترى (زعزوع، 2012، ص 45) أن أنسب تعريف هو "أنها تمثل كل المنح الرسمية والقروض الامتيازية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، سواء كانت في شكل موارد نقدية أو في شكل سلع ومواد غذائية، أو في شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين من الخارج أو برامج التدريب للقوى البشرية المحلية، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو والتنمية في الدول النامية، على أن يكون عنصر المنحة في هذه المعونات حوال ٢٥ % على الأقل، بالإضافة إلى اعتبار أن إسقاط أو إعادة جدولة المديونية وكذلك المزايا الجمركية معونة مقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.

ويميل الباحث إلى الأخذ بتعريف (زعزوع، 2012) كونه تعريف جامع للمنح والمساعدات الدولية التي تتلقاها الدول النامية.

2. أشكال المساعدات الدولية

من خلال تتبع المساعدات والبرامج التمويلية للدول الغنية، يلاحظ أن لهذه المساعدات أهدافها الخاصة والتي تأخذ أكثر من شكل أو مسمى، حيث أشارت تقارير محلية ودولية إلى أن جزءاً من تلك المساعدات كان يأتي على شكل قروض طويلة الأجل، إضافة إلى المنح والهبات (قيطة، 2008).

ويمكن تحديد أشكال المساعدات على النحو التالي (زعزوع، 2012):

- منح وهبات
- معونات نقدية ومعونات عينية
- قروض ميسرة وقروض صعبة

فمثلا، أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في فلسطين إلى أن المساعدات الدولية المقدمة لم تكن جميعها على شكل منح وهبات، حيث تبين أن ما يزيد عن 14% من المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية كانت على شكل قروض وكان الجزء الأكبر منها قروض ميسرة (ماس، 2005).

3. مصدر المساعدات الدولية

يكون مصدر المساعدات إما مباشرة من بلد إلى آخر وإما بشكل غير مباشر عن طريق مؤسسات الدعم الدولية. ومن هذه المؤسسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بنوك التنمية الآسيوية والأفريقية، والأمريكية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Radelet, 2006). ومن حيث إجمالي المساعدات المقدمة للدول النامية بالدولار، تعتبر الولايات المتحدة باستمرار المانحة الأكبر في العالم (Radelet, 2006).

ومن خلال تتبع المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ عام 1994 إلى 2000: يلاحظ أن الولايات المتحدة تقدمت بحوالي 435 مليون دولار، وتليها اليابان بمبلغ 369 مليون دولار، ثم النرويج بمبلغ 218 مليون دولار وتليها أسبانيا بمبلغ 195 مليون دولار، وألمانيا بمبلغ 148 مليون دولار (<http://www.ust.edu/open/library/mang/18/18.pdf>)، موقع إلكتروني تمت زيارته بتاريخ 2014/2/26).

وخلال الفترة من 2000 إلى 2008 ازدادت المساعدات الخارجية للفلسطينيين بأكثر من 600% ووصلت إلى 3.25 مليار دولار أمريكي سنويا. إلا أن مساعدات الولايات المتحدة تناقصت بشكل مطرد خلال الفترة من حوالي 12% إلى 5% (ماس، 2009).

4. أهداف وشروط المساعدات الدولية

تختلف أهداف ودوافع المساعدات الدولية من دولة إلى أخرى، فبعضها متعلق مباشرة بالتنمية الاقتصادية، حيث يتم تحديدها بناء على العلاقات السياسية والسياسة الخارجية. وخلال الحرب الباردة، استخدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المساعدات للتنافس على دعم البلدان النامية مع قليل من الاعتبار ما إذا كانت المساعدات استخدمت فعلا لدعم التنمية. وقد استخدمت الصين وتايوان المساعدات في محاولة لكسب التأييد والتقدير لبلدانهم في جميع أنحاء العالم. وتقوم بعض الجهات المانحة بتوجيه مساعداتها لمستعمراتها السابقة كوسيلة للاحتفاظ ببعض النفوذ السياسي (Alesina and Dollar, 2000).

بالإضافة لتقديم مساعدات يتم من خلالها دعم الدول؛ لتحديد الجماعات والأطر غير المرغوب فيها مثل التنظيمات الإرهابية (Radelet, 2006).

وترى الأمم المتحدة أن التأخير والمماطلة في تقديم المساعدات يؤدي إلى إعاقة التقدم في مكافحة الفقر (الأمم المتحدة، 2014) كونه أحد الأسباب لتقديم المساعدات، على الرغم من أنه أقل أهمية من الاعتبارات السياسية في قرارات تخصيص المساعدات.

أما بالنسبة لتقديم المساعدات المختلفة للسلطة الفلسطينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية المقدم الأكبر للمساعدات لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي (لبد، 2004):

أ. مكافحة وتحييد ومنع (الإرهاب) ضد (إسرائيل) من قبل الفصائل الفلسطينية والمنظمات المسلحة الأخرى.

ب. استدامة الاستقرار والرخاء في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو التعايش السلمي مع (إسرائيل).

ج. الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ومنع مزيد من عدم الاستقرار، خاصة في قطاع غزة.

ثانياً: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مقدمة

بدأت المساعدات الأمريكية الدولية عندما قدمت الحكومة الأمريكية المساعدات المالية والتقنية الطارئة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان ضمن خطة مارشال (من 1948 إلى 1951) الهادفة تحديداً لتوفير الاستقرار لأوروبا، اعتبرت المساعدات الأمريكية الدولية- من وجهة نظر متخذي القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت- وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو ضمان الأمن القومي الأمريكي من خلال الحد من التأثير السوفيتي الاشتراكي على هذه الدول وكسب انحيازها نحو المعسكر الرأسمالي الأمريكي أثناء الحرب الباردة (Lawson & Tarnoff, 2011) ، بالإضافة إلى هدف آخر وهو التسويق للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الحد من الفقر وزيادة الإنتاج في الدول النامية (USAID, 2013).

بعد انتهاء خطة مارشال- التي لم تكن سوى برنامج أداة مساعدة طارئة وليس برنامج دائم للمساعدات - في 30 يونيو 1951، تدرجت أشكال المنظمات المنوط بها إدارة المساعدات الخارجية الأمريكية منها وكالة الأمن المشترك Mutual Security Agency في 1953، إدارة التعاون الدولي (ICA) International Cooperation Administration في 1954، وذراعها الأيمن صندوق الإقراض التنموي (DLF) Development Loan Fund في 1957، ولكن أي من هذه الوكالات لم تف بالحاجة إلى برامج خارجية للتنمية على المدى الطويل مما أدى إلى نشأة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development "USAID" (USAID, 2013).

يجب التنويه إلى أن المساعدات الأمريكية الدولية تتم عبر العديد من الوكالات والمنظمات الأمريكية الرسمية (USAIDallNet, 2013) ولكن سيتم التركيز على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لأن معظم المساعدات للفلسطينيين تتم من خلالها (Zanotti, 2013).

1. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

تصف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها بأنها "المزوّد المباشر للمنافع الاقتصادية" لكل ولاية في الاتحاد الأمريكي تقريباً (Fleck & Kilby, 2001). حيث أنشئت الوكالة بنص قانون المساعدات الخارجية الذي صادق عليه الرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي في العام 1961

(State Department, 2013) لغرض تنظيم وتنفيذ برامج المساعدات الخارجية الأمريكية وبخاصة المساعدات الاقتصادية للدول النامية على المدى الطويل (Rennack, 2010). وتعتبر الوكالة المسؤولة الرئيسية عن تمرير المساعدات الأمريكية للدول التي في مرحلة التعافي من الكوارث، الفقر، والإصلاح الديمقراطي (USA.GOV, 2013). وترتكز أهداف الوكالة حول خمسة قطاعات وهي: السلام والأمن، الاستثمار البشري، الحكم بعدل وديمقراطية، النمو الاقتصادي، والمساعدات الإنسانية (Lawson & Tarnoff, 2011).

2. أماكن عمل الوكالة الأمريكية

عملت الوكالة الأمريكية في مناطق عديدة عبر مكاتبها المنتشرة في أنحاء العالم وحسب البرنامج المخطط له لكل دولة بحيث يتم إغلاق مكتب الوكالة عند انتهاء العمل ببرنامج التنمية المخطط وتحقيق أهدافه المنشودة مثل إنهاء مهمة بعثة الوكالة في جنوب كوريا، وتركيا، أو مثلما حدث في روسيا حين أُغلق مكتب الوكالة بطلب من الحكومة الروسية في سبتمبر 2012 (USAID-RUSSIA, 2013). تدير الوكالة الأمريكية حالياً 1782 برنامجاً تشرف على تنفيذها عبر متعهدين من القطاع الخاص، مستشارين، ومنظمات غير حكومية في أكثر من 100 دولة حول العالم (<http://map.usaid.gov/>، موقع إلكتروني تمت زيارته بتاريخ 2014/4/11).

الوكالة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط

لم يحظ الشرق الأوسط بنصيب كبير من المساعدات الخارجية الأمريكية حتى العام 1948 حين احتلت إسرائيل أرض فلسطين، ومنذ ذلك التاريخ وإسرائيل هي المستفيد الأكبر من المساعدات الأمريكية "التراكمية" من مساعدات عسكرية، وخاصة في مجال البحث العلمي العسكري، وكذلك المساعدات الاقتصادية، لهدف حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة تأمين مصادر البترول الحيوية في المنطقة (Sharp, 2010). بالإضافة إلى المساعدات المقدمة لدول المنطقة التي تربطها علاقة صداقة مميزة مع الولايات المتحدة منذ الخمسينات وهي الأردن والمغرب.

شهدت فترة السبعينات ازدياداً ملحوظاً في كم المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، فمنذ اتفاقية السلام بين المصريين والإسرائيليين في عام 1979 بدأت مصر تحظى بالكم الأكبر من المساعدات الخارجية الأمريكية بعد إسرائيل حتى الوقت الحالي. نتيجة للأوضاع السياسية في المنطقة، تتبنى الوكالة الأمريكية برامج تنمية في عدة دول عربية (MiddleEast, 2013) منها:

العراق (2003) ، لبنان- (1951) ، ليبيا (2011) ، سوريا (2011) ، تونس (2011) ، اليمن (2004) ، وأراضي السلطة الفلسطينية - الضفة الغربية وغزة (1994). (USAIDWBG- History, 2013)

المساعدات الأمريكية للفلسطينيين

برغم أن بداية المساعدات الأمريكية للفلسطينيين ترجع إلى ما قبل العام 1950 إلا أنها كانت تتم عبر منظمات أمريكية تطوعية غير حكومية لتوفير المساعدات الإنسانية للفلسطينيين بعد الاحتلال الإسرائيلي في 1948، أما بالنسبة للمساعدات الحكومية فبدأت منذ الخمسينات ضمن المساعدات المقدمة للأردن (حيث أن الضفة الغربية كانت تحت الحكم الأردني) (USAIDWBG-History, 2013). في مجالات تنمية مثل: التعليم والصحة. لم تخصص برامج تنمية للضفة الغربية حتى عام 1967 (انفصال الضفة الغربية عن الأردن ووقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي) تم وضع برنامج دعم غذائي بإشراف الوكالة الأمريكية قامت بتنفيذه منظمة كير الدولية Care International، ومنذ ذلك الحين تنامت برامج التنمية للضفة الغربية وغزة (في 1975) التي كانت تتم عبر المنظمات الأمريكية الدولية وحتى عام 1988 حين تم تعيين ممثل للوكالة لمتابعة برامجها مقره السفارة الأمريكية، وفي عام 1994 أنشئ رسمياً مكتب بعثة الوكالة الأمريكية في الضفة الغربية وغزة عقب توقيع اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. حالياً تشرف الوكالة على عدة برامج للتنمية في فلسطين في عدة قطاعات هي: التعليم والخدمات الاجتماعية؛ الصحة؛ المساعدات الإنسانية؛ التنمية الاقتصادية؛ الديمقراطية، حقوق الإنسان، والحكم؛ وإدارة البرامج.

3. أشكال المساعدات الدولية المقدمة في فلسطين

تصنّف المساعدات الدولية التي تشرف عليها الوكالة الأمريكية بشكل عام حسب الأهداف ونوعية البرامج ومن ثم تصنّف إلى: مساعدات السلام والأمن؛ الاستثمار البشري؛ الديمقراطية والعدالة، تعزيز النمو الاقتصادي، والمساعدات الإنسانية (Lawson & Tarnoff, 2011). أما بالنسبة للمساعدات المقدمة للفلسطينيين فتتعدد ما بين: السلام والأمن، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكم، الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، والمساعدات الإنسانية. (USIAD Website <http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza> تمت زيارته بتاريخ 2014/4/11).

أ. السلام والأمن:

لمساعدة الدول على تأسيس الظروف والإمكانيات الفعّالة لتحقيق السلام، الأمن، والاستقرار؛ وللاستجابة بفعالية للمخاطر المتزايدة على الأمن والاستقرار القومي أو الدولي. ويتركز الدعم الأمريكي للفلسطينيين في جانب السلام والأمن على المصالحة والتخفيف من حدة الصراعات (USAID, 2014).

ب. الديمقراطية، حقوق الإنسان، والحكم:

تهدف هذه البرامج إلى تقوية وتعزيز الديمقراطيات الفعّالة، ونقل الدول التي تتم فيها هذه البرامج على طول سلسلة متصلة نحو ترسيخ الديمقراطية. وتتوزع برامج الوكالة إلى: دور القانون وحقوق الإنسان؛ الحكم الرشيد؛ المنافسة السياسية ودعم توافق الآراء؛ بالإضافة إلى برامج المجتمع المدني (USAID, 2014).

ت. الصحة:

تهدف هذه البرامج إلى النهوض بصحة المجتمع وبخاصة النساء، الأطفال، وغيرها من فئات السكان الضعيفة في بلدان العالم النامية، من خلال التوسع في الخدمات الصحية الأساسية، بما فيها تنظيم الأسرة، تقوية أنظمة الصحة القومية، و معالجة القضايا العالمية واهتمامات خاصة مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأمراض المعدية الأخرى. رغم أن معظم المساعدات الأمريكية في هذا الجانب تتركز في إمدادات المياه والصرف الصحي، إلا أن جزءاً منها يذهب أيضاً إلى دعم صحة المرأة والطفل، وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية (USAID, 2014).

ث. التعليم:

تهدف البرامج المخصصة للتعليم إلى الرقي بنظم تعليم رسمية وغير رسمية عادلة، فعّالة، مسئولة، ومستقرة، وإبراز العوامل التي تضع الأفراد في خطر الفقر، الإقصاء، الإهمال، أو التعرض للإيذاء. كذلك مساعدة الشعوب على إدارة المخاطر المرتبطة بهم والوصول إلى فرص تدعم مشاركتهم التامة والمنتجة في المجتمع. مساعدة السكان على التغلب على الشدائد، التعامل مع الفقر المزمن، و زيادة الاعتماد على الذات.

تحظى برامج التعليم الخاصة بالسياسات الاجتماعية، القوانين، والأنظمة بالنصيب الأكبر من المساعدات الأمريكية المقدمة لهذا القطاع، تليها التعليم العالي، ثم أخيراً التعليم الأساسي (USAID, 2014).

ج. التنمية الاقتصادية:

تهدف البرامج إلى الوصول إلى نمو اقتصادي سريع، مستقر، وذي قاعدة عريضة. حيث تتدرج المساعدات الأمريكية في جانب التنمية الاقتصادية من التجارة والاستثمار أولاً، البنية التحتية، الفرص الاقتصادية، تنافسية القطاع الخاص، تأسيس الاقتصاد ليلائم خطط النمو، والقطاع الزراعي (USAID, 2014).

ح. المساعدات الإنسانية:

تهدف برامج المساعدات الإنسانية إلى إنقاذ أرواح البشر، وتخفيف المعاناة، والتقليل قدر المستطاع من التكاليف الاقتصادية لكل من: الصراعات، والكوارث، والعزل. تختص برامج المساعدات الإنسانية للوكالة الأمريكية في فلسطين في جانب الحماية، والمساندة، وإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين (USAID, 2014).

المبحث الثالث: برنامج إنعاش المشروعات الصغيرة

مقدمة

هو برنامج ممول من للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبدأ في الضفة الغربية وغزة في عام 2009 لدعم المشروعات الصغيرة من خلال تقديم المساعدات، بدأت بتنفيذه أكاديمية التطوير التربوي (AED) عن طريق مؤسسة إنقاذ الطفل التي تعمل في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

أولاً: برنامج توسيع واستدامة نطاق الخدمات المالية

يعتبر برنامج توسيع واستدامة نطاق الخدمات المالية ESAF هو البرنامج الرئيسي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي تم من خلاله تقديم المساعدات الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال بناء قطاع مالي أكثر شمولاً في الضفة الغربية وغزة، وزيادة واستدامة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر الفلسطينية والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة (MSMEs). بحسب تقييم الوكالة الأمريكية لنتائج البرنامج فقد وجدت أنه قد حقق أهدافه على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث ساعد على تطوير إطار قومي للتمويل الأصغر Microfinance. أما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فلقد قدم البرنامج المساعدة التقنية للبنوك، ومؤسسات التمويل الأصغر والمنظمات غير الحكومية. على مستوى المستهلك، عمل البرنامج على زيادة توعية الأفراد بأهمية المشاركة في القطاع المالي من خلال أنشطة محو الأمية المالية وحماية المستهلك، وكذلك ساعد البرنامج أصحاب المشاريع الصغيرة الذين تأثروا سلباً بالأوضاع السياسية والاقتصادية على النهوض مجدداً. تضمن البرنامج أيضاً آلية تمويل رأس مال ثابت عرفت بشراكة استثمار فلسطين (PIP)، الذي من خلاله تم تمويل وتحسين وتطوير معدات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وساعد على خلق مشاريع مشتركة ونقل التكنولوجيا، وتسهيل الوصول إلى الأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال للمشاريع الناجحة التي بإمكانها التوسع فور حصولها على التمويل اللازم وتوفير وظائف مستدامة (FHI360, 2012). المنظمات الشريكة للوكالة الأمريكية والتي قامت بتنفيذ المشروع هي: FHI360، CHF International، CARE، Save the Children، ShoreBank International، و (The William Davidson Institute, 2012) (KDID).

بعض النتائج الرئيسية للبرنامج (Microlinks, 2011):

- حصول 33,125 أسرة ومشروعاً على الخدمات المالية (قرض وادخار) من خلال المؤسسات المالية.
- تسهيل حصول مستفيدين على قروض بقيمة 147 مليون دولار من خلال المؤسسات المالية الشريكة عن طريق أنشطة البرنامج.
- خلق أو استدامة 50,600 فرصة عمل بواسطة مؤسسات الإقراض متناهي الصغر، الصغير، والمتوسط المتمتعة بالخدمات المالية.
- بيع منتجات بما قيمته 26 مليون دولار من خلال 50 مشروعاً صغيراً استناداً من آلية تمويل رأس المال الثابت.

ثانياً: برنامج إنعاش المشروعات الصغيرة وتحسين سبل كسب العيش للشباب

برنامج دعم سبل كسب العيش هو أحد البرامج المكونة لبرنامج توسيع واستدامة نطاق الخدمات المالية ESAF، والذي قامت بتنفيذه على مرحلتين مؤسسة إنقاذ الطفل SCI، وهي مؤسسة أمريكية دولية تعمل في فلسطين منذ السبعينات من القرن الماضي، بالشراكة مع أكاديمية التطوير التربوي AED، وهي أيضاً مؤسسة أمريكية دولية تعمل في فلسطين منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي (ESAF, 2011).

معظم أنشطة برنامج إنعاش المشاريع الصغيرة تمت في المرحلة الأولى من برنامج دعم سبل العيش بالإضافة إلى أنشطة تحسين سبل كسب العيش للشباب، أما المرحلة الثانية فتركزت حول تطوير المشاريع الغاية في الصغر، والصغيرة، والمتوسطة MSME، ومتابعة أنشطة المرحلة الأولى (ESAF, 2011).

في عام 2010 تم تنفيذ البرنامج ووصل عدد المستفيدين من المشروع إلى 750 من أصل 1500 صاحب مشروع غالبيتهم من النساء، والذين استطاع كل منهم أن يحصل على منح طارئة بقيمة \$750 دولاراً لمساعدتهم في إعادة تأهيل مشاريعهم وسداد ديونهم العالقة لمؤسسات الإقراض الأصغر MFIs. تأهل 67% من المستفيدين ال 750 للحصول على الدفعة الثانية من منحة البرنامج بعد نجاحهم في اجتياز التقييم والشروط اللازمة للحصول على الدفعة الثانية من المنحة. سبعون في المائة من هذه المشاريع استطاعت أن تنمو مجدداً محققة زيادة في الأصول والدخل،

كما أن ما نسبته 12% من المستفيدين تقدموا مجدداً لطلب قروض من مؤسسات الإقراض الأصغر MFIs بعد تمكنهم من سداد قيمة القرض الأول. بلغت قيمة القروض المسددة بواسطة المستفيدين من البرنامج 114,295 دولاراً (ESAF, 2011).

المستفيدون من المشروع: هم أصحاب القروض الذين اضطروا للتخلف عن دفع باقي الأقساط (بعد سداد جزء منها) نتيجة للحرب على غزة في العام 2008 وكذلك نتيجة للحصار المفروض عليها منذ فترة طويلة. والذين تنطبق عليهم الشروط المتفق عليها مع مؤسسات الإقراض الأصغر الشريكة (ESAF, 2011).

ثالثاً: مؤسسات الإقراض الأصغر الشريكة

1. دائرة التمويل الصغير التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA

تهدف دائرة التمويل الصغير في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا إلى دعم التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر عن طريق الاستثمارات وتمويل رأس المال العامل للرياديين الفلسطينيين ولأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً. من أنواع القروض المقدمة: القروض التشغيلية والتشغيلية المتقدمة وكلاهما يستهدف جميع قطاعات مجتمع اللاجئين المستفيدين من خدمات وكالة الغوث، والإقراض بالضمان الجماعي و يستهدف النساء الفلسطينيات وذلك لتمكينهن من المشاركة في سوق العمل والنشاط الاقتصادي المحلي (الصفدي، 2004).

2. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال - أصالة ASALA

مؤسسة فلسطينية متخصصة في الإقراض الصغير للنساء من ذوي الدخل المحدود، بدأت عملها عام 1997م، باسم (مركز المشاريع النسوية) وتم تسجيلها في كانون ثاني من عام 2001 لدى وزارة الداخلية حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية باسم الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة". تتدرج القروض حسب تجربة المقترضة مع المؤسسة كما يلي: قرض جماعي لمجموعات من 5-16 سيدة، ومن الممكن الحصول على قرض شخصي بعد تجربة القرض الجماعي مع المؤسسة. تهدف المؤسسة إلى:

أ. المساهمة في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً لضمان مشاركة فاعلة لها في المجتمع

الفلسطيني

ب. تقوية وتعزيز خدمات تمكين المرأة اقتصادياً من خلال إنماء القدرات والتي تتضمن (تدريب،

استشارات، حشد التأييد لحقوق المرأة الاقتصادية، دعم وصول منتجات النساء للأسواق).

ت. أن تكون خدمات الجمعية المالية للنساء ذات فعالية مستدامة.
ث. تعزيز وتقوية القدرات المؤسسية والتنظيمية للجمعية بشكل مستمر (أصالة، 2013).

3. مؤسسة فاتن FATEN

مؤسسة فلسطينية تأسست في العام 1999 تحت اسم المؤسسه الفلسطينيه للإقراض والتنمية (فاتن)، حيث تعمل في كافة محافظات فلسطين من رفح حتى جنين من خلال 24 فرعا. تركز على القروض التنموية وقد تبنت خيار التمويل الصغير كوسيلة لتمكين المجتمعات الفقيرة من أن تلعب دورا فاعلا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أوصلت خدمات التمويل الصغير والمتناهي الصغر إلى المجتمعات البعيدة والنائية، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتخفيض نسب الفقر والبطالة، كما ركزت المؤسسة على النساء المقترضات مما كان له أثر إيجابي على تمكين المرأة من اتخاذ القرار والارتقاء بأسرتها؛ وتكون فردا فاعلا وناجحا في المجتمع الفلسطيني (الصفدي، 2004).

4. برنامج ريادة RYADA

تأسست ريادة للإقراض والخدمات المالية في العام 1995، كإحدى أهم البرامج المتخصصة لمؤسسة CHF، وذلك في مجال تقديم القروض السكنية و قروض تطوير المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية، واتخذت من غزة مقرا لبداية نشاطها. وبهدف توسيع نشاطها وتطوير خدماتها افتتحت ريادة في العام 2001 ثلاثة فروع في الضفة الغربية، في كل من رام الله، نابلس، والخليل، وتابعت سياسة التوسع الجغرافي والانتشار في محافظات الوطن ففي العام 2005 افتتحت فرعين آخرين في طولكرم وجنين (Ryada, 2014).

5. المركز العربي للتطوير الزراعي ACAD

المركز العربي للتنمية الزراعية (ACAD) يوفر مجموعة متنوعة من منتجات الإقراض التي تتلاءم مع متطلبات عملائها. وتشمل هؤلاء العملاء أصحاب المشاريع من المشاريع الإنتاجية / المشاريع العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية: الخدمات الزراعية والتجارية والصناعية والعامه. من أنواع القروض المقدمة: قروض النساء الإنتاجية، القروض متناهية الصغر لأصحاب المشاريع متناهية الصغر من الرجال، القروض الصغيرة، التمويل الإسلامي (مرابحة ومشاركة)، والقروض الشخصية (ACAD, 2013).

الفصل الثالث: المنهجية المستخدمة في الدراسة والتحليل

أولاً: منهجية الدراسة

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

ثالثاً: أداة الدراسة (الاستبانة)

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة

خامساً: المعالجات الإحصائية

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً كاملاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وينتهي بالمعالجات الإحصائية التي اعتمدت في تحليل بيانات الدراسة.

أولاً: منهجية الدراسة

تم التعرف مسبقاً على جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ونسعى للوصول إلى دراسة دقيقة لمعرفة المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث؛ وللوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية Primary Sources

وذلك عن طريق البحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية Secondary Sources

تمت بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة بالإضافة إلى الدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية والمجلات العلمية والمقالات على الشبكة العنكبوتية أو المتعلقة بالموضوع قيد

الدراسة، والتي تتعلق بدراسة المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتم من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الفئة المستفيدة من مشروع ESAF في عام 2010 والممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أصل 750 مشروع لديهم مشاريع وقروض متعثرة حسب الإحصائية التي قام بها مشروع ESAF بالتنسيق مع مؤسسات الإقراض والتمويل الصغير؛ ليتم دراسة أثر هذه المساعدات والتوصيات التي يرونها مناسبة. وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 300 فردا استفادوا من المنح المقدمة من برنامج ESAF وزعت عليهم أداة الدراسة وتم استرداد 260 استبانة وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 4 استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 256 استبانة أي ما نسبته 85.33% من العينة العشوائية.

ثالثاً: أداة الدراسة

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2. عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
3. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5. إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة والتعديل حسب ما يناسب.
6. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى أربعة أقسام كما يلي:
القسم الأول: يتكون من معلومات شخصية لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات.

القسم الثاني: يتكون من معلومات حول المشروع ويتكون من 5 فقرات.
القسم الثالث: يتكون من معلومات حول تمويل المشروع ويتكون من 8 فقرات.
القسم الرابع: يتكون من معلومات حول المساعدات الدولية وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

- المحور الأول:** استمرارية وإنعاش المشروع ويتكون من 14 فقرة.
- المحور الثاني:** حجم إنتاج المشروع ويتكون من 10 فقرات.
- المحور الثالث:** الزيادة في عدد العاملين في المشروع ويتكون من 4 فقرات.
- المحور الرابع:** تسديد القرض المتعثّر ويتكون من 5 فقرات.

وقد كانت الإجابات على المحاور الأربعة حسب مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في جدول رقم (1-3).

جدول رقم (1-3): مقياس الإجابات

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001)، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

▪ صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

حيث تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء، من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية ومتخصصين في المشاريع الصغيرة والإدارة والتطوير والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو

إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، وتركزت توجيهات المحكمين على استخدام مقياس ليكارت وعلى حذف بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة إثراء بعض العبارات في بعض المحاور مع إضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى. واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها، وخروجها بالصورة النهائية.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له وتبين الجداول من رقم (3-2)، (3-3)، (3-4)، (3-5) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-2): معامل الارتباط بين فقرات المحور الأول استمرارية وإنعاش المشروع

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في إنعاش عمل المشروع	0.414	0.023
2	ساهمت المنحة في التزام المشروع بسداد استحقاقات الموردين	0.645	0.000
3	ساهمت المنحة في التزام المشروع بسداد استحقاقات العاملين	0.785	0.000
4	ساهمت المنحة في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتشغيل المشروع	0.566	0.001
5	ساهمت المنحة في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتطوير المشروع	0.630	0.000
6	ساهمت المنحة في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب	0.667	0.000
7	ساهمت المنحة في إبقاء هوامش ربح للمنتج	0.600	0.000
8	ساهمت المنحة في المحافظة على الأصول الموجودة	0.624	0.000
9	ساهمت المنحة في زيادة الأصول الموجودة	0.698	0.000
10	ساهمت المنحة في المحافظة على التدفقات النقدية	0.386	0.035
11	ساهمت المنحة في تطوير تقديم خدمات تسويقية	0.436	0.016
12	ساهمت المنحة في بلوغ زبائن أكثر	0.622	0.000
13	ساهمت المنحة في فتح أسواق جديدة	0.719	0.000
14	ساهمت المنحة في تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية المهارات	0.651	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (3-3): معامل الارتباط بين فقرات المحور الثاني حجم إنتاج المشروع

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج	0.584	0.001
2	ساهمت المنحة في رفع مستوى الإنتاج	0.485	0.007
3	ساهمت المنحة في صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج	0.729	0.000
4	ساهمت المنحة في تطوير طريقة الإنتاج المتبعة في المشروع	0.597	0.000
5	ساعدت المنحة في استحداث خط إنتاج جديد في المشروع	0.524	0.003
6	ساعدت المنحة في إدخال منتجات جديدة للمشروع	0.585	0.001
7	ساعدت المنحة في عملية تسويق المنتج	0.699	0.000
8	ساهمت المنحة في التأكد من توافق جودة الإنتاج مع المواصفات المطلوبة	0.598	0.000
9	ساعدت المنحة في الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدامه في رفع مستوى الإنتاج	0.661	0.000
10	ساهمت المنحة في مراقبة الإنتاج واكتشاف الأخطاء في مراحل مبكرة والعمل على تصحيحها	0.723	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (3-4): معامل الارتباط بين فقرات المحور الثالث الزيادة في عدد العاملين في

المشروع

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في تشغيل أفراد من <u>نفس</u> أسرة مالك المشروع	0.524	0.003
2	ساهمت المنحة في تشغيل أفراد من <u>خارج</u> أسرة مالك المشروع	0.715	0.000
3	ساهمت المنحة في استمرارية تعزيز ثقة العاملين بالمشروع	0.605	0.000
4	ساهمت المنحة في استحداث وظائف جديدة	0.682	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (5-3): معامل الارتباط بين فقرات المحور الرابع - تسديد القرض المتعثر

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في تسديد جميع المبالغ المستحقة على القروض	0.498	0.005
2	ساهمت المنحة في تسديد جزء من المبالغ المستحقة على القروض	0.377	0.040
3	ساهمت المنحة في تسهيل إعادة جدولة دفعات القروض لدى مؤسسة الإقراض	0.583	0.001
4	ساهمت المنحة في التغلب على التحديات المتعلقة بسداد القرض مثل السيولة النقدية	0.645	0.000
5	ساهمت المنحة في الحصول على قرض جديد	0.565	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

▪ صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (6-3) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (6-3): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي

لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	استمرارية وإنعاش المشروع	0.650	0.000
الثاني	حجم إنتاج المشروع	0.759	0.000
الثالث	الزيادة في عدد العاملين في المشروع	0.659	0.000
الرابع	تسديد القرض المتعثر	0.679	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

▪ **ثبات فقرات الاستبانة Reliability:**

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى (العساف، 1995 ص 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1. **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:** تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون

بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح

معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-

Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\frac{r_2}{r_1+1}$$

معامل الثبات = r_1+1 حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (7-3) يبين أن هناك معامل

ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان حيث بلغ 0.9056 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة

بكل طمأنينة

جدول رقم (7-3): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية	
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	استمرارية وإنعاش المشروع	0.7725	0.8717
الثاني	حجم إنتاج المشروع	0.7568	0.8616
الثالث	الزيادة في عدد العاملين في المشروع	0.8145	0.8978
الرابع	تسديد القرض المتعثر	0.8254	0.9043
جميع المحاور		0.8275	0.9056

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

2. **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:** تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس

ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات ويبين جدول رقم (8-3) أن معاملات الثبات

مرتفعة حيث بلغ 0.9272 مما يطمئن على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (8-3): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	استمرارية وإنعاش المشروع	14	0.8924
الثاني	حجم إنتاج المشروع	10	0.8721
الثالث	الزيادة في عدد العاملين في المشروع	4	0.9045
الرابع	تسديد القرض المتعثّر	5	0.9135
	جميع المحاور	33	0.9272

خامساً: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=5/4) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (9-3) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (9-3): مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	1-1.80	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة التوافر	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
الوزن	1	2	3	4	5

وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
2. تم استخدام المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996) علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة.
3. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحداً صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها).
4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
6. معادلة سبيرمان براون للثبات.
7. اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".
10. تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر.
11. اختبار شفیه للفرق المتعددة بين المتوسطات.

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار كولومجروف - سمرنوف (1- Sample K-S) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (10-3) نتائج الاختبار حيث أن القيمة

الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (10-3): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	استمرارية وإنعاش المشروع	14	0.994	0.276
الثاني	حجم إنتاج المشروع	10	1.045	0.224
الثالث	الزيادة في عدد العاملين في المشروع	4	1.098	0.180
الرابع	تسديد القرض المتعثر	5	1.203	0.111
	جميع المحاور	33	1.353	0.052

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: خصائص عينة الدراسة

ثانياً: تحليل فقرات محاور الدراسة

ثالثاً: اختبار صحة الفرضيات

أولاً: خصائص عينة الدراسة

لقد تم توزيع الاستبانة على الفئة المستفيدة من مشروع ESAF الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في قطاع غزة. فيما يلي تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1. الجنس

يبين جدول رقم (1-4) أن 18.4% من عينة الدراسة من "الذكور" ، وأن 81.6% من عينة الدراسة من "الإناث".

جدول رقم (1-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	47	18.4
أنثى	209	81.6
المجموع	256	100.0

ويعزى ذلك إلى أن المؤسسات المانحة للإقراض بالأخص (أصالة وفانتن) المشاركة في البرنامج تقوم بتوجيه دعمها للنساء وهذا ما أكدته دراسة سنابل (سنابل، 2010) أن نسبة النساء المقترضات إلى إجمالي المقترضين 75%، كما يعتقد أن توجه النساء لإقامة مشاريع صغيرة هو للسهولة التي تقدمها بعض المؤسسات للنساء التي تساهم مع أسرتهن لإيجاد مصدر دخل يحسن وضعها المالي. كما وتعزى تلك النسبة إلى توجه مؤسسات الإقراض إلى إعطاء التسهيلات للفئات المهمشة من النساء في غزة، وإعطائهم الأولوية لتكفيل أنفسهم في حال إعطائهم القروض الجماعية (الصفدي، 2004).

2. العمر

يبين جدول رقم (2-4) أن 4.3% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "أقل من 30 عام" ، و 27.0% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "30 - أقل من 40 عام"، و 32.0% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "40- أقل من 50 عام"، و 36.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "50 عام فأكثر".

جدول رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 عام	11	4.3
30 - أقل من 40 عام	69	27.0
40- أقل من 50 عام	82	32.0
50 عام فأكثر	94	36.7
المجموع	256	100.0

ويتضح من الفئات العمرية أن أصحاب المشاريع هم من الفئات العمرية أكثر من 40 عام وأكثر ويعزى ذلك إلى أن أغلب هذه الفئة لا تستطيع الحصول على وظائف نتيجة لعدم حيازتها للمؤهلات المطلوبة ونتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تمر بها المنطقة والتي كانت سببا في توجه البعض للبحث عن المشاريع الصغيرة وهذا ما اتفقت بها الدراسة مع دراسة (منصور، 2013)، و(الشايب، 2010) و(الدماغ، 2008).

3. المؤهل العلمي

يبين جدول رقم (3-4) أن 83.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ثانوية عامة فأقل"، و8.2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم متوسط"، و8.2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس".

جدول رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة فأقل	214	83.6
دبلوم متوسط	21	8.2
بكالوريوس	21	8.2
دبلوم عالي	0	0.0
ماجستير فأكثر	0	0.0
المجموع	256	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أن السمة الغالبة لأصحاب المشاريع هم ممن لديهم مؤهل علمي أقل من توجيهم حيث اتفقت مع دراسة (الدماع، 2008) و(الثلاثيني، 2013)، ويعزى ذلك إلى أن هذه الفئات غالباً ما يكون قد فقدت أعمالها في مناطق 48 المحتلة بعد إغلاقها أمام العمالة الفلسطينية من غزة.

4. الحالة الاجتماعية

يبين جدول رقم (4-4) أن 1.6% من عينة الدراسة "غير متزوجين"، و 92.6% من عينة الدراسة "متزوجين"، و 0.8% من عينة الدراسة "مطلقين" و 5.1% من عينة الدراسة "أرامل".

جدول رقم (4-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
1.6	4	أعزب/ة
92.6	237	متزوج/ة
0.8	2	مطلق/ة
0.0	0	منفصل/ة
5.1	13	أرمل/ة
100.0	256	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن غالبية أصحاب المشاريع هم من المتزوجات، ويعزى ذلك إلى تركيبة المجتمع الفلسطيني الذي يحاول كافة في إيجاد مصدر دخل يحسن الوضع المالي والاجتماعي للأسرة.

5. عدد أفراد الأسرة

يبين جدول رقم (4-5) أن 16.0% من عينة الدراسة تراوح عدد أفراد الأسرة "أقل من 5 أفراد"، و 48.0% من عينة الدراسة تراوح عدد أفراد الأسرة "5-7 أفراد"، و 25.0% من عينة الدراسة تراوح عدد أفراد الأسرة "8-10 أفراد"، و 10.9% من عينة الدراسة تراوح عدد أفراد الأسرة "أكثر من 10 أفراد".

جدول رقم (5-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 أفراد	41	16.0
5 - 7 أفراد	123	48.0
8 - 10 أفراد	64	25.0
أكثر من 10 أفراد	28	10.9
المجموع	256	100.0

ويمكن الاستنتاج أن أفراد الأسر الكبيرة يميلون للمشروعات الصغيرة لمساعدتهم للحد من التدهور الاقتصادي وهذا ما أكدتها دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذا يتناسب مع الخصائص الاجتماعية للأسر في المجتمع الفلسطيني.

القسم الثاني: معلومات حول المشروع

1. موقع المشروع

يبين جدول رقم (6-4) أن 23.0% من المشاريع تقع في منطقة "الشمال"، و 20.3% من المشاريع تقع في منطقة "غزة"، و 32.8% من المشاريع تقع في المنطقة "الوسطى"، و 11.7% من المشاريع تقع في منطقة "خانيونس"، و 12.1% من المشاريع تقع في منطقة "رفح".

جدول رقم (6-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير موقع المشروع

موقع المشروع	التكرار	النسبة المئوية
الشمال	59	23.0
غزة	52	20.3
الوسطى	84	32.8
خانيونس	30	11.7
رفح	31	12.1
المجموع	256	100.0

كما ونلاحظ أن أعلى نسبة تتركز في المناطق الوسطى كون أن أكثر هذه المشاريع هي مشاريع زراعية ليست بالكبيرة يقوم أصحابها باستحداثها؛ لتحسين أوضاعهم الاقتصادية،

ثم تليها منطقتي الشمال وغزة ويعزى ذلك لتركز عدد السكان ومركزية مؤسسات الإقراض.

2. نوع المشروع

يبين جدول رقم (4-7) أن 42.6% من المشاريع "زراعية (حيواني)"، و 4.7% من المشاريع "زراعية (نباتي)"، و 5.5% من المشاريع "خدمانية"، و 2.0% من المشاريع "غذائية"، و 3.1% من المشاريع "صناعية"، و 42.2% من المشاريع "تجارية".

جدول رقم (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع

نوع المشروع	التكرار	النسبة المئوية
زراعي (حيواني)	109	42.6
زراعي (نباتي)	12	4.7
خدماني	14	5.5
غذائي	5	2.0
صناعي	8	3.1
تجاري	108	42.2
المجموع	256	100.0

يوضح الجدول السابق أن النسبة العظمى يستحوذ عليه القطاع الزراعي الحيواني، ويرجع ذلك إلى قلة تكاليف هذه المشروعات حيث تسود مشروعات تربية الطيور والأرانب والمواشي ويقوم أصحابها بتربيتها داخل منازلهم، حيث إن هذه المشروعات قد لا تحتاج إلى خبرة ومعرفة كبيرة وتناسب أصحاب المستوى التعليمي البسيط.

3. ملكية المشروع

يبين جدول رقم (4-8) أن 30.1% من ملكية المشاريع "فردية"، و 68.4% من ملكية المشاريع "أسرية"، و 1.6% من ملكية المشاريع "غير ذلك".

جدول رقم (8-4): توزيع عينة الدراسة حسب ملكية المشروع

ملكية المشروع	التكرار	النسبة المئوية
فردية	77	30.1
أسرية	175	68.4
غير ذلك	4	1.6
المجموع	256	100.0

يوضح الجدول السابق أن النسبة العظمى للمشروعات هي مشروعات أسرية تقوم الأسرة بأكملها على العمل لتحقيق التكافل الأسري، وتساعد الأسرة على تحسين دخل الأسرة والمساعدة في الأعباء الأسرية، حيث تعتمد الأسرة كلياً على المشروع في تأمين احتياجاتها.

4. سنوات الخبرة في المجال

يبين جدول رقم (9-4) أن 10.2% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في المجال "أقل من 4 سنوات"، و 22.7% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في المجال "4 - أقل من 7 سنوات"، و 37.5% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في المجال "7 - أقل من 10 سنوات"، و 29.7% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في المجال "10 سنوات فأكثر".

جدول رقم (9-4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال

سنوات الخبرة في المجال	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 4 سنوات	26	10.2
4 - أقل من 7 سنوات	58	22.7
7 - أقل من 10 سنوات	96	37.5
10 سنوات فأكثر	76	29.7
المجموع	256	100.0

ويبدل ذلك على أن أصحاب هذه المشروعات لديهم من الخبرة في مجال العمل يساعدهم على الزيادة في نشاطاتها والعمل على تحسين أوضاعها.

5. عدد العاملين

يبين جدول رقم (10-4) أن 77.0% من المشاريع بلغ عدد العاملين فيها "1 - 2 عامل"، و 19.9% من المشاريع بلغ عدد العاملين فيها "3 - 4 عمال"، و 1.6% من المشاريع بلغ عدد العاملين فيها "5 - 6 عمال"، و 1.6% من المشاريع بلغ عدد العاملين فيها "أكثر من 6 عمال".

جدول رقم (10-4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين

عدد العاملين	التكرار	النسبة المئوية
1 - 2 عامل	197	77.0
3 - 4 عمال	51	19.9
5 - 6 عمال	4	1.6
أكثر من 6 عمال	4	1.6
المجموع	256	100.0

ويرجع ذلك إلى أن خصائص المشروعات الصغيرة قلة عدد العاملين والتي بينت أنه بالغالب تكون أسرية/عائلية، تكون غالبيتها مشروعات منزلية لا تحتاج أكثر من عامل مثل تربية الدواجن والأرانب.

القسم الثالث: معلومات حول تمويل المشروع

1. نوع تمويل التأسيس

يبين جدول رقم (11-4) أن 25.0% من المشاريع الممولة كانت "تمويل ذاتي" وبلغ متوسط نسبة التمويل 25.7%، و 31.3% من المشاريع الممولة كانت "قرض بفائدة" وبلغ متوسط نسبة التمويل 71.3%، و 18.1% من المشاريع الممولة كانت "قرض حسن" وبلغ متوسط نسبة التمويل 83.2%، و 9.8% من المشاريع الممولة كانت "مدخرات" وبلغ متوسط نسبة التمويل 20.1%، و 14.6% من المشاريع الممولة كانت "دين" وبلغ متوسط التمويل 25.7%، و 1.2% من المشاريع الممولة كانت "غير ذلك" وبلغ متوسط التمويل 55.0%.

جدول رقم (11-4): توزيع عينة الدراسة حسب نوع تمويل التأسيس

نوع تمويل التأسيس	التكرار	النسبة المئوية	نسبة التمويل
تمويل ذاتي	123	25.0	25.7
قرض بفائدة	154	31.3	71.3
قرض حسن	89	18.1	83.2
مدخرات	48	9.8	20.1
دين	72	14.6	25.7
غير ذلك	6	1.2	55.0
المجموع	492	100.0	

يوضح الجدول السابق أن النسبة العظمى لنوع التمويل هي قروض بفائدة ويعزى ذلك إلى السهولة التي تقدمها مؤسسات الإقراض في سياساتها لتمويل المشروعات الصغيرة، وكما أن التمويل الذاتي يشكل النسبة الثانية لتمويل المشروع والذي يكون في غالب الأوقات أقل التكاليف وأقل مخاطرة.

2. الاقتراض الرسمي:

يبين جدول رقم (12-4) أن متوسط قيمة القروض الممولة 1,167.7 دولار بانحراف معياري 626.7 دولار، وبلغ متوسط رأس مال المشاريع 2,277.5 دولار بانحراف معياري 1,645.91. وكما ذكر سابقاً فإن المؤسسة قد قامت بدفع مبلغ \$750 كمنح مقدمة قريبة للقيم القروض التي استفاد منها أصحاب المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (12-4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات القرض ورأس مال

المشروع

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قيمة القرض	دولار 1167.7	626.7
رأس مال المشروع	دولار 2277.5	1645.9

أظهرت الدراسات السابقة أن أعلى نسبة من رؤوس الأموال تقع ما بين 500 - 1500 حيث تعتبر هذه المشاريع قليلة المخاطرة (تطوير الأعمال، 2009) ومن الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي لقيمة القروض يقع بين فئة هذه المشاريع كونها قليلة المخاطرة.

3. عدد القروض

يبين جدول رقم (13-4) أن 73.0% من المشاريع بلغ عدد القروض لها "1 - 2 قرض"، و 15.9% من المشاريع بلغ عدد القروض لها "3 - 4 قروض"، و 4.4% من المشاريع بلغ عدد القروض لها "5 - 6 قروض"، و 6.7% من المشاريع بلغ عدد القروض لها "أكثر من 6 قروض".

جدول رقم (13-4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد القروض

عدد القروض	التكرار	النسبة المئوية
1 - 2 قرض	184	73.0
3 - 4 قروض	40	15.9
5 - 6 قروض	11	4.4
أكثر من 6 قروض	17	6.7
المجموع	252	100.0

ويعزى ذلك أن الكثير من أصحاب المشروعات يقوم بالحصول على قرض يساعده في التمويل والبدء في المشروع حيث لا يوجد لهذه الفئة مصدر دخل آخر يساعده في البدء في المشروع.

4. مصدر القرض

يبين جدول رقم (14-4) أن 62.3% من المشاريع مصدر تمويلها "دائرة التمويل الصغير (الأونروا)"، و 17.9% من المشاريع مصدر تمويلها "المؤسسة الفلسطينية للإقراض (فاتن)"، و 17.9% من المشاريع مصدر تمويلها "الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة"، و 2.0% من المشاريع مصدر تمويلها "مصادر تمويل أخرى".

جدول رقم (14-4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد القروض مصدر القرض

النسبة المئوية	التكرار	مصدر القرض
62.3	157	دائرة التمويل الصغير (الأونروا)
17.9	45	المؤسسة الفلسطينية للإقراض (فاتن)
17.9	45	الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة
0.0	0	برنامج ريادة
0.0	0	المركز العربي للتطوير الزراعي
2.0	5	غير ذلك
100.0	252	المجموع

ويعزى ذلك إلى انتشار مكاتب دائرة التمويل الصغير (الأونروا) في كافة المناطق بعكس المؤسسات الأخرى التي قد تقوم بتحديد بعض الفئات التي يتم الموافقة على قرضها.

5. هل يتم الشراء بالأجل

يبين جدول رقم (15-4) أن 90.6% من المواد يتم شراؤه بالأجل بينما 9.4% من المواد لا يتم شراؤه بالأجل.

جدول رقم (15-4): توزيع عينة الدراسة حسب الشراء بالأجل

النسبة المئوية	التكرار	هل يتم الشراء بالأجل
90.6	232	نعم
9.4	24	لا
100.0	256	المجموع

من ملاحظة الجدول يتبين أن أصحاب المشروعات يستفيدون من أكثر من مجال تمويل كما ذكر سابقاً أن الشراء بالأجل هو أحد مصادر التمويل وله آثاره السلبية في حال التأخر عن السداد.

6. المشروع قائم حتى الآن

يبين جدول رقم (16-4) أن 42.6% من المشاريع قائمة حتى الآن بينما 57.4% من المشاريع غير قائمة حتى الآن.

جدول رقم (16-4): توزيع عينة الدراسة حسب المشروع قائم حتى الآن

هل المشروع قائم حتى الآن	التكرار	النسبة المئوية
نعم	109	42.6
لا	147	57.4
المجموع	256	100.0

من ملاحظة الجدول يتبين أن المشاريع قيد الدراسة قد تأثرت نتيجة الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة وقد أثرت على بقاء المشروع قائم.

7. المشروع فعال

يبين جدول رقم (17-4) أن 45.7% من المشاريع فاعلة، بينما 54.3% من المشاريع غير فاعلة

جدول رقم (17-4): توزيع عينة الدراسة حسب المشروع فعال

هل المشروع فعال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	117	45.7
لا	139	54.3
المجموع	256	100.0

ثانياً: تحليل فقرات محاور الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.97 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان القيمة الاحتمالية لها أكبر من 0.05.

1. الفرضية الأولى: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على استمرارية المشروع.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18-4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (استمرارية وإنعاش المشروع) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "4" بلغ المتوسط الحسابي 4.01 (الدرجة الكلية من 5) والوزن النسبي 80.23%، قيمة اختبار الإشارة 20.765 و أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتشغيل المشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

2. في الفقرة رقم "1" بلغ المتوسط الحسابي 3.95 والوزن النسبي 79.06% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في إنعاش عمل المشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

3. في الفقرة رقم "2" بلغ المتوسط الحسابي 3.93 والوزن النسبي 78.59% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في التزام المشروع بسداد استحقاقات الموردين"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

4. في الفقرة رقم "3" بلغ المتوسط الحسابي 3.88 والوزن النسبي 77.50% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في التزام المشروع بسداد استحقاقات العاملين"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

5. في الفقرة رقم "6" بلغ المتوسط الحسابي 3.82 والوزن النسبي 76.48% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

6. في الفقرة رقم "7" بلغ المتوسط الحسابي 3.80 والوزن النسبي 76.02% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في إبقاء هوامش ربح للمنتج"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
7. في الفقرة رقم "5" بلغ المتوسط الحسابي 3.77 والوزن النسبي 75.39% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتطوير المشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
8. في الفقرة رقم "11" بلغ المتوسط الحسابي 3.74 والوزن النسبي 74.77% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تطوير تقديم خدمات تسويقية"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
9. في الفقرة رقم "12" بلغ المتوسط الحسابي 3.70 والوزن النسبي 74.06% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في بلوغ زبائن أكثر"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
10. في الفقرة رقم "10" بلغ المتوسط الحسابي 3.69 والوزن النسبي 73.75% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في المحافظة على التدفقات النقدية"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
11. في الفقرة رقم "14" بلغ المتوسط الحسابي 3.62 والوزن النسبي 72.42% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية المهارات"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
12. في الفقرة رقم "8" بلغ المتوسط الحسابي 3.58 والوزن النسبي 71.62% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في المحافظة على الأصول الموجودة"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

13. في الفقرة رقم "9" بلغ المتوسط الحسابي 3.33 والوزن النسبي 66.64% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في زيادة الأصول الموجودة"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

14. في الفقرة رقم "13" بلغ المتوسط الحسابي 3.14 والوزن النسبي 62.89% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في فتح أسواق جديدة"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (استمرارية وإنعاش المشروع) يساوي 3.71، والانحراف المعياري يساوي 0.728 والوزن النسبي يساوي 74.23% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 15.635 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المساعدات الدولية المقدمة تؤثر بصورة إيجابية على استمرارية المشروع عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

من خلال ملاحظة المشاريع قيد الدراسة نلاحظ أن نسبة الإناث في هذه المشاريع أكبر من الذكور كون هذه المشاريع مشاريع إغاثية أكثر منها تنموية اقتصادية؛ لتلبي احتياجات الأسرة ولتحقق لها بعض التقدم الاقتصادي وتحقق عائد اقتصادي. ومن خلال المنحة التي ساهمت في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتشغيل المشروع والتالي أدت إلى سداد المستحقات وزيادة بيع منتجاتها. وهذا يتفق مع دراسة الدماغ (2010) حيث أن التمويل المقدم يؤثر بشكل إيجابي في المشاريع الصغيرة وأيضاً اتفقت مع دراسة قبيطة (2009) أن هناك علاقة إيجابية بين التمويل والنمو، واتفقت مع دراسة الشايب (2010) على أن تمويل المشروعات له علاقة جوهرية بالاتجاه الموجب.

وحيث إن هذه المشاريع بتكوينها الفردي والأسري يكون رأس مالها صغير، حيث بلغ متوسط حساب رأس مال المشروع للعينة ككل \$2277.5 وكانت قيمة المنحة المقدمة \$750 تعتبر نسبتها أكثر من 30% من حجم رأس المال، مما يدل على أن المشروع سوف يستفيد بشكل مباشر ويمكن القول أن كلما زادت قيمة المنحة المقدمة سوف تؤثر بصورة أكبر وإيجابية على استمرارية المشروع، ومن الملاحظ أيضاً أن شروط المؤسسة المنحة بالنسبة لقيمة المنحة وتحديد صرف

المنحة بما يعادلها بالشيكال الإسرائيلي حتى لا يتم انخفاض أو تأثر المنحة بالتذبذبات المرتبطة بسعر صرف الشيكال الإسرائيلي الذي قد يؤثر على قيمة المنحة، قد ساهم في تقديم أكبر عائد للمستفيدين وقد اتفق هذا مع دراسة الثلاثيني (2013) بضرورة تثبيت سعر صرف الدولار عند قيمة معينة.

جدول رقم (18-4): تحليل فقرات المحور الأول (استمرارية وانعاش المشروع)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في إنعاش عمل المشروع	3.95	0.815	79.06	18.708	0.000
2	ساهمت المنحة في التزام المشروع بسداد استحقاقات الموردين	3.93	0.828	78.59	17.970	0.000
3	ساهمت المنحة في التزام المشروع بسداد استحقاقات العاملين	3.88	1.017	77.50	13.759	0.000
4	ساهمت المنحة في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتشغيل المشروع	4.01	0.780	80.23	20.765	0.000
5	ساهمت المنحة في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتطوير المشروع	3.77	1.001	75.39	12.303	0.000
6	ساهمت المنحة في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب	3.82	0.948	76.48	13.913	0.000
7	ساهمت المنحة في إبقاء هوامش ربح للمنتج	3.80	0.980	76.02	13.076	0.000
8	ساهمت المنحة في المحافظة على الأصول الموجودة	3.58	1.079	71.62	8.562	0.000
9	ساهمت المنحة في زيادة الأصول الموجودة	3.33	1.139	66.64	4.664	0.000
10	ساهمت المنحة في المحافظة على التدفقات النقدية	3.69	1.094	73.75	10.058	0.000
11	ساهمت المنحة في تطوير تقديم خدمات تسويقية	3.74	1.036	74.77	11.407	0.000
12	ساهمت المنحة في بلوغ زبائن أكثر	3.70	1.177	74.06	9.556	0.000
13	ساهمت المنحة في فتح أسواق جديدة	3.14	1.144	62.89	2.022	0.044
14	ساهمت المنحة في تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية المهارات	3.62	1.010	72.42	9.837	0.000
	جميع الفقرات	3.71	0.728	74.23	15.635	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "255" تساوي 1.97

2. الفرضية الثانية: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على حجم إنتاج المشروع.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19-4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (حجم إنتاج المشروع) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ المتوسط الحسابي 3.91 والوزن النسبي 78.13% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في رفع مستوى الإنتاج"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

2. في الفقرة رقم "1" بلغ المتوسط الحسابي 3.81 والوزن النسبي 76.25% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

3. في الفقرة رقم "4" بلغ المتوسط الحسابي 3.78 والوزن النسبي 75.55% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تطوير طريقة الإنتاج المتبعة في المشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

4. في الفقرة رقم "8" بلغ المتوسط الحسابي 3.71 والوزن النسبي 74.22% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في التأكد من توافق جودة الإنتاج مع المواصفات المطلوبة"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

5. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن الحسابي 3.65 والوزن النسبي 72.97% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساعدت في عملية تسويق المنتج"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

6. في الفقرة رقم "10" بلغ المتوسط الحسابي 3.55 والوزن النسبي 71.02% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في

مراقبة الإنتاج واكتشاف الأخطاء في مراحل مبكرة والعمل على تصحيحها"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

7. في الفقرة رقم "5" بلغ المتوسط الحسابي 3.39 والوزن النسبي 67.81% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساعدت في استحداث خط إنتاج جديد في المشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

8. في الفقرة رقم "6" بلغ المتوسط الحسابي 3.32 والوزن النسبي 66.33% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساعدت في إدخال منتجات جديدة للمشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

9. في الفقرة رقم "3" بلغ المتوسط الحسابي 3.25 والوزن النسبي 65.00% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

10. في الفقرة رقم "9" بلغ المتوسط الحسابي 3.22 والوزن النسبي 64.38% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.013 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساعدت في الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدامه في رفع مستوى الإنتاج"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (حجم إنتاج المشروع) تساوي 3.56، والانحراف المعياري يساوي 0.763 والوزن النسبي يساوي 71.16% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 11.700 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المساعدات الدولية المقدمة تؤثر بصورة إيجابية على حجم إنتاج المشروع عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المنحة ساهمت في شراء المواد الأولية والأساسية للإنتاج الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى رفع مستوى الإنتاج التي تنعكس بصورة واضحة على المشروع مما يؤدي إلى تحسين الإنفاق على المشروع والمتابعة الدورية للمشروع، وأظهرت دراسة الشايب (2010) أن

المنحة تساهم في توفير الاحتياجات اللازمة للمشروع و الاحتياجات اللازمة للأسرة، كما أظهرت دراسة محمد (2010) بإثبات العلاقة بين التمويل واحتياجات المشروع.

جدول رقم (19-4): تحليل فقرات المحور الثاني (حجم إنتاج المشروع)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج	3.81	0.717	76.25	18.138	0.000
2	ساهمت المنحة في رفع مستوى الإنتاج	3.91	0.766	78.13	18.921	0.000
3	ساهمت المنحة في صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج	3.25	1.417	65.00	2.823	0.005
4	ساهمت المنحة في تطوير طريقة الإنتاج المتبعة في المشروع	3.78	1.037	75.55	11.992	0.000
5	ساعدت المنحة في استحداث خط إنتاج جديد في المشروع	3.39	1.163	67.81	5.374	0.000
6	ساعدت المنحة في إدخال منتجات جديدة للمشروع	3.32	1.076	66.33	4.704	0.000
7	ساعدت المنحة في عملية تسويق المنتج	3.65	0.959	72.97	10.822	0.000
8	ساهمت المنحة في التأكد من توافق جودة الإنتاج مع المواصفات المطلوبة	3.71	1.064	74.22	10.692	0.000
9	ساعدت المنحة في الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدامه في رفع مستوى الإنتاج	3.22	1.397	64.38	2.505	0.013
10	ساهمت المنحة في مراقبة الإنتاج واكتشاف الأخطاء في مراحل مبكرة والعمل على تصحيحها	3.55	1.160	71.02	7.595	0.000
		3.56	0.763	71.16	11.700	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "255" تساوي 1.97

3. الفرضية الثالثة: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على عدد العاملين في المشروع.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20-4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (الزيادة في عدد العاملين في المشروع) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "3" بلغ المتوسط الحسابي 3.89 والوزن النسبي 77.81% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في استمرارية تعزيز ثقة العاملين بالمشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

2. في الفقرة رقم "1" بلغ المتوسط الحسابي 3.79 والوزن النسبي 75.78% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تشغيل أفراد من نفس أسرة مالك المشروع"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

3. في الفقرة رقم "4" بلغ المتوسط الحسابي 2.52 والوزن النسبي 50.39% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 إلا أن قيمة t سالبة وهذا يدل على أن "المنحة لم تساهم في استحداث وظائف جديدة".

4. في الفقرة رقم "2" بلغ الوسط الحسابي 1.65 والوزن النسبي 33.05% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 إلا أن قيمة t سالبة وهذا يدل على أن "المنحة لم تساهم في تشغيل أفراد من خارج أسرة مالك المشروع".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (الزيادة في عدد العاملين في المشروع) تساوي 2.96 والانحراف المعياري يساوي 0.682 والوزن النسبي يساوي 59.26% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 0.870 (سالبة) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.385 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على وجود عوامل بيئية أخرى تؤثر على عدد العاملين في المشروع عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

يعزو الباحث ذلك أن المنحة المقدمة قد ساهمت في تطوير المشروع ضمن العمالة الموجود ولم تقم باستحداث وفتح أي آفاق جديدة للعمالة، وأنها أبقت على العاملين في داخل الأسرة وعززت ثقتهم للعمل في المشروع، وذلك توافق مع دراسة (قيطة، 2008) أن التمويل من قبل مؤسسات دولية كان له دور محدود غير مؤثر لخفض العدد المتزايد من البطالة في المجتمع الفلسطيني. وأن المساعدات الدولية ساهمت باتجاه سلبي نحو تشغيل أفراد من خارج أسرة المشروع و استحداث وظائف جديدة.

جدول رقم (20-4): تحليل فقرات المحور الثالث (الزيادة في عدد العاملين في المشروع)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في تشغيل أفراد من نفس أسرة مالك المشروع	3.79	1.089	75.78	11.589	0.000
2	ساهمت المنحة في تشغيل أفراد من خارج أسرة مالك المشروع	1.65	1.048	33.05	-20.575	0.000
3	ساهمت المنحة في استمرارية تعزيز ثقة العاملين بالمشروع	3.89	0.779	77.81	18.281	0.000
4	ساهمت المنحة في استحداث وظائف جديدة	2.52	1.411	50.39	-5.447	0.000
	جميع الفقرات	2.96	0.682	59.26	-0.870	0.385

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "255" تساوي 1.97

4. الفرضية الرابعة: تساهم المساعدات الدولية المقدمة بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على تسديد القرض المتعثّر.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21-4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (تسديد القرض المتعثّر) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ المتوسط الحسابي 3.87 والوزن النسبي 77.34% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تسديد جزء من المبالغ المستحقة على القروض"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

2. في الفقرة رقم "3" بلغ المتوسط الحسابي 3.67 والوزن النسبي 73.36% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تسهيل إعادة جدولة دفعات القروض لدى مؤسسة الإقراض"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

3. في الفقرة رقم "1" بلغ المتوسط الحسابي 3.57 والوزن النسبي 71.48% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في تسديد جميع المبالغ المستحقة على القروض"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

4. في الفقرة رقم "4" بلغ المتوسط الحسابي 3.55 والوزن النسبي 70.94% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المنحة ساهمت في التغلب على التحديات المتعلقة بسداد القرض مثل السيولة النقدية"، وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

5. في الفقرة رقم "5" بلغ المتوسط الحسابي 2.62 والوزن النسبي 52.34% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وكانت قيمة t سالبة مما يدل على أن "المنحة لم تساهم في الحصول على قرض جديد"، وقد يعزى ذلك أيضا إلى توجه العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة للحصول على قروض جديدة على الأسلوب الإسلامي/المرابحة التي لم يتم تنفيذها من قبل المؤسسات الشريكة في فترة تنفيذ المشروع.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (تسديد القرض المتعثر) تساوي 3.45، والانحراف المعياري يساوي 1.030 والوزن النسبي يساوي 69.09% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 7.060 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المساعدات الدولية المقدمة تؤثر بصورة إيجابية على تسديد القرض المتعثر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يعزو الباحث ذلك للشروط التي يطالب بها ممولو المنحة، ولعدم وجود بيانات تؤكد على الدور الذي تلعبه المنح على القروض من مؤسسة الإقراض حيث يتبين أنها ساهمت في سداد القرض وذلك بسبب متطلبات وشروط المنحة التي يتطلب أن يقوم صاحب المشروع بسداد على الأقل دفعتين من القرض الحالي ليتم استلام الدفعة الثانية من المنحة، كما أن المساعدات الدولية لم تنجح في فتح قروض وآفاق جديدة لأصحاب المشاريع من قبل المؤسسات الشريكة. وهذا ما أكدته دراسة (الرملاوي 2013) عدم وضع الأولويات المالية لدي أصحاب المشاريع الصغيرة قد يعيدهم إلى تعثر مشاريعهم وأن عدم قدرتهم على السداد وتوفير ضمانات يصعب الحصول على قرض جديد.

جدول رقم (21-4): تحليل فقرات المحور الرابع (تسديد القرض المتعثر)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت المنحة في تسديد جميع المبالغ المستحقة على القروض	3.57	1.111	71.48	8.272	0.000
2	ساهمت المنحة في تسديد جزء من المبالغ المستحقة على القروض.	3.87	1.194	77.34	11.621	0.000
3	ساهمت المنحة في تسهيل إعادة جدولة دفعات القروض لدى مؤسسة الإقراض	3.67	1.189	73.36	8.985	0.000
4	ساهمت المنحة في التغلب على التحديات المتعلقة بسداد القرض مثل السيولة النقدية	3.55	1.181	70.94	7.411	0.000
5	ساهمت المنحة في الحصول على قرض جديد	2.62	1.617	52.34	-3.789	0.000
	جميع الفقرات	3.45	1.030	69.09	7.060	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "255" تساوي 1.97

5. الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى لنوع المشروع (زراعي، تجاري، صناعي، خدماتي).

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى لنوع المشروع (زراعي، تجاري، صناعي، خدماتي، غذائي) والنتائج مبينة في جدول رقم (22-4) والذي يبين أن:

1. F المحسوبة لمحور "استمرارية وإنعاش المشروع" تساوي 0.967 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.25، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.438 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استمرارية وإنعاش المشروع يعزى لنوع المشروع

2. F المحسوبة لمحور "حجم إنتاج المشروع" تساوي 2.127 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.25، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.063 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول حجم إنتاج المشروع يعزى لنوع المشروع.

3. F المحسوبة لمحور "الزيادة في عدد العاملين في المشروع" تساوي 4.138 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.25، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الزيادة في عدد العاملين في المشروع يعزى لنوع المشروع.

وبين اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات جدول رقم (23-4) أن الفروق بين فئتي "المشاريع الغذائية" و"المشاريع الزراعية (حيواني)" والفروق لصالح "المشاريع الغذائية". وبالنسبة لبقية المحاور فلا توجد فروق جوهرية في متوسطات استجابات المبحوثين حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منها أكبر من 0.05.

وبصفة عامة تبين من النتائج أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.859 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.25، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.102 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى لنوع المشروع (زراعي، تجاري، صناعي، خدماتي، غذائي)

جدول رقم (22-4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات استجابات المبحوثين حول

المساعدات الدولية تعزى لنوع المشروع

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
استمرارية وإنعاش المشروع	بين المجموعات	2.566	5	0.513	0.967	0.438
	داخل المجموعات	132.632	250	0.531		
	المجموع	135.198	255			
حجم إنتاج المشروع	بين المجموعات	6.064	5	1.213	2.127	0.063
	داخل المجموعات	142.519	250	0.570		
	المجموع	148.583	255			
الزيادة في عدد العاملين في المشروع	بين المجموعات	9.068	5	1.814	4.138	0.001
	داخل المجموعات	109.579	250	0.438		
	المجموع	118.647	255			
تسديد القرض المتعثر	بين المجموعات	9.295	5	1.859	1.778	0.118
	داخل المجموعات	261.459	250	1.046		
	المجموع	270.754	255			
جميع فقرات الاستبانة (أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض)	بين المجموعات	4.401	5	0.880	1.859	0.102
	داخل المجموعات	118.350	250	0.473		
	المجموع	122.751	255			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "5، 250" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.25

جدول رقم (23-4): اختبار شففيه للفروق بين المتوسطات حسب نوع المشروع (زراعي، تجاري، صناعي، خدماتي، غذائي)

المحور	الفرق بين المتوسطات	زراعي (حيواني)	زراعي (نباتي)	خدماتي	غذائي	صناعي	تجاري
الزيادة في عدد العاملين في المشروع	زراعي (حيواني)		-0.331	-0.617	-0.856*	-0.144	-0.234
	زراعي (نباتي)	0.331		-0.286	-0.525	0.188	0.097
	خدماتي	0.617	0.286		-0.239	0.473	0.383
	غذائي	0.856*	0.525	0.239		0.713	0.622
	صناعي	0.144	-0.188	-0.473	-0.713		-0.090
	تجاري	0.234	-0.097	-0.383	-0.622	0.090	

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات الخبرة في المجال)

لدراسة هذه الفرضية سوف نقوم بدراسة الفرضيات التالية:

6.1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الجنس.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (24-4) ويتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.265 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.118 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في استجابة أفراد العينة حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الجنس

جدول رقم (24-4): استجابة أفراد العينة حول المساعدات الدولية تعزى إلى الجنس

البيان	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض	ذكر	47	3.433	0.786	-1.118	0.265
	انثى	209	3.558	0.671		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية "254" تساوي 1.97

6.2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى العمر .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي؛ لاختبار الفروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة، والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى العمر والنتائج مبينة في جدول رقم (25-4)، والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.063، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.61، كما إن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.366 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى العمر .

جدول رقم (25-4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى العمر

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة (أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض)	بين المجموعات	1.533	3	0.511	1.063	0.366
	داخل المجموعات	121.217	252	0.481		
	المجموع	122.751	255			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 252" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.61

6.3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى المؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي؛ لاختبار الفروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة؛ والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (26-4)؛ والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.232 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.61 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.793 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة، والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول رقم (26-4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى المؤهل العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة (أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض)	بين المجموعات	0.225	2	0.112	0.232	0.793
	داخل المجموعات	122.526	253	0.484		
	المجموع	122.751	255			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 252" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.61

6.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الحالة الاجتماعية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي؛ لاختبار الفروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الحالة الاجتماعية والنتائج مبينة في جدول رقم (27-4)، والذي

يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.152، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.61، كما إن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.329 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة، والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى الحالة الاجتماعية.

جدول رقم (27-4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى الحالة الاجتماعية

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة(أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض)	بين المجموعات	1.661	3	0.554	1.152	0.329
	داخل المجموعات	121.090	252	0.481		
	المجموع	122.751	255			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 252" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.61

6.5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد أفراد الأسرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي؛ لاختبار الفروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد أفراد الأسرة، والنتائج مبينة في جدول رقم (28-4) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.172، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.61، كما إن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.321، وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في

استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة، والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد أفراد الأسرة.

جدول رقم (28-4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى عدد أفراد الأسرة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة(أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض)	بين المجموعات	1.689	3	0.563	1.172	0.321
	داخل المجموعات	121.062	252	0.480		
	المجموع	122.751	255			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 252" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.61

6.6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي؛ لاختبار الفروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال، والنتائج مبينة في جدول رقم (29-4) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.374، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.61، كما إن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.071 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات الاستجابات حول المساعدات الدولية في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة، والممولة من قبل مؤسسات الإقراض تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال.

جدول رقم (29-4): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات

الاستجابات حول المساعدات الدولية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في المجال

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة (أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض)	بين المجموعات	3.374	3	1.125	2.374	0.071
	داخل المجموعات	119.377	252	0.474		
	المجموع	122.751	255			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 252" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.61

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

مقدمة

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وكذلك التوصيات المقترحة في ضوء النتائج والتي قد تساعد في زيادة فاعلية المساعدات الدولية عبر برنامج ESAF في دعم المشاريع الصغيرة في غزة؛ لبناء مشاريع صغيرة قادرة على الإستمرارية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

أولاً: نتائج الدراسة

بعد تحليل فقرات الدراسة والتي تم الحصول عليها من أفراد مجتمع الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. كانت نسبة الإناث من أصحاب المشاريع الصغيرة في برنامج ESAF 81.6% من عينة الدراسة، كما كانت نسبة أعمار أصحاب المشاريع الصغيرة من عمر 40 عام فأكثر حيث كانت نسبتهم 68.7% من عينة الدراسة.
2. انخفاض المستوى التعليمي لغالبية أصحاب المشاريع الصغيرة حيث إن 83.6% من عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي ثانوية عامة فأقل.
3. كانت نسبة أصحاب المشاريع الصغيرة في برنامج ESAF لديهم عائلة مكون من 5 - 7 أفراد 48.0% من عينة الدراسة.
4. غالبية المشاريع الصغيرة تقع في المنطقة الوسطى حيث بلغت النسبة 32.8%، يليها منطقة الشمال 23.0%، ويليهما منطقة غزة بنسبة 20.3%، ثم منطقة رفح بنسبة 11.7%، وكانت خانينونس أقل نسبة في أصحاب المشاريع بنسبة 11.7%.
5. غالبية المشاريع زراعية (حيوانية) بنسبة 42.6% ويليهما المشاريع تجارية بنسبة 42.2%، وكانت المشاريع التجارية بنسبة 12.2%.
6. كانت ملكية المشاريع الصغيرة أسرية بنسبة 68.4% من عينة الدراسة، وفردية بنسبة 30.1%.
7. كانت نسبة تمويل المشاريع من قبل دائرة التمويل الصغير التابع لوكالة الغوث هي النسبة الأكبر حيث بلغت 62.2% من عينة الدراسة.
8. غالبية المشاريع بنسبة 90.6% من عينة الدراسة، تقوم بشراء موادها عن طريق الأجل.
9. بينت الدراسة أن نسبة المشاريع القائمة حتى الآن 42.6% من عينة الدراسة.

10. بينت الدراسة أن نسبة المشاريع الفاعلة حتى الآن 45.7% من عينة الدراسة.
11. غالبية عينة الدراسة أجابت أن المنحة ساهمت في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتشغيل المشروع بنسبة 80.23%، وأن 75.39% أكدوا أن المنحة ساهمت في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتطوير المشروع.
12. هناك تأييد بأن المنحة المقدمة ساهمت في إنعاش عمل المشروع بنسبة 79.06% من عينة الدراسة وأنها ساهمت في التزام المشروع بسداد استحقاقات الموردين بنسبة 78.59% من عينة الدراسة، وأن المنحة أيضاً ساهمت في التزام المشروع بسداد استحقاقات العاملين بنسبة 77.50% من عينة الدراسة.
13. تبين من نتائج الدراسة أن 76.48% من عينة الدراسة ذكرت أن المنحة ساهمت في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب، وأن نسبة 76.02% من عينة الدراسة أكد أن المنحة ساهمت في إبقاء هوامش ربح للمنتج.
14. أظهر 74.77% من المستفيدين أن المنحة ساهمت في تطوير تقديم خدمات تسويقية للمشروع، كما إن 74.06% من المستفيدين أكدوا أن المنحة ساهمت في بلوغ زبائن أكثر.
15. اعتبر 73.75% من عينة الدراسة أن المنحة ساهمت في المحافظة على التدفقات النقدية في المشروع، وأن 71.62% من العينة أكد أن المنحة ساهمت في المحافظة على الأصول الموجودة.
16. أثبتت الدراسة أن المساعدات الدولية كمتغير مستقل تأثر بصورة إيجابية بكل من استمرارية المشروع، وحجم الإنتاج، وعلى تسديد القرض المتعثر.
17. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة تعزى لنوع المشروع، كما إنها تؤثر بصورة متوسطة على عدد العاملين في المشروع.

ثانياً: توصيات الدراسة

من خلال نتائج الدراسة، يمكن وضع بعض التوصيات التي يرى الباحث أنها يمكن أن تساهم في تعزيز نقاط القوة والمساهمة في علاج الضعف والقصور.

1. زيادة قيمة المنح المقدمة للمساهمة في زيادة الأصول التشغيلية للمشاريع الصغيرة والعمل على صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج أو استحداث خطوط إنتاج جديدة لزيادة الإنتاج.
2. التركيز على تدريب أصحاب المشاريع ورفع كفاءتهم من الناحية الإدارية والتسويقية لفتح مجالات وأسواق جديدة.
3. توعية أصحاب المشاريع الصغير على الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج.
4. زيادة الدعم المالي للمشاريع الصغيرة كونها أحد الحلول لتوفير فرص عمل جديدة للحد من البطالة المنتشرة في قطاع غزة.
5. توعية المستفيدين بوسائل التمويل الأخرى للمقدرة على تخطي المشاكل والمعوقات التي واجهتهم للمساهمة في الحصول على قروض جديدة.
6. توعية المستفيدين في إعداد دراسات جدوى للعمل على تحديد الاحتياجات وإدارة المصادر المتاحة للحيلولة لعدم تعثر المشروع وإدارة جيدة للمشروع.

ثالثاً: دراسات مستقبلية

1. أثر المساعدات الدولية على المشروعات الصغيرة الممولة بصيغ التمويل الإسلامي المختلفة.
2. دور التمويل الوطني في استمرارية المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع غزة.
3. الأبعاد السياسية في استمرارية المشروعات الصغيرة.
4. أثر المساعدات الدولية على المشروعات الكبيرة العاملة في قطاع غزة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- دوريات وأبحاث وأوراق عمل

- Planet Finance، "أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية"، دراسة مسحية ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرين، 2008.
- الإحصاء الفلسطيني، الجهاز المركزي، "مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011"، رام الله، فلسطين، 2012.
- الإحصاء الفلسطيني، الجهاز المركزي، "مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 2002 : نتائج أساسية"، رام الله، فلسطين، 2003.
- أصالة، "التقرير السنوي"، فلسطين، 2013.
- إلبا، ماركو، "التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية"، أساسيات التمويل متناهي، حالات دراسية من المنطقة العربية، مشروع تمبوس - ميداء، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006.
- بتال، أحمد حسين وآخرون، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 4، العدد 7، 2011.
- بلاطة، مبارك وآخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
- تطوير خدمات الأعمال، "أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة"، فلسطين، 2009.
- خالدي، خديجة، "خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر"، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، 2010.

- رايح، خوني ورقية، حساني، "آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
- زعزوع، زينب، "دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"، النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2012.
- السكارنة، بلال، "المشاريع الصغيرة والريادة"، دراسة بحثية، العراقية المجلات الأكاديمية العلمية، 2006.
- سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية "التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع"، تقرير، 2010.
- شعباني، إسماعيل، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم"، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
- شلال، عمار، "التمويل الدولي والعمليات الإقراضية للصندوق العربي للإنمائي الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974-2009)"، مجلة جامعة النبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
- الشيخ، مازن، "في دراسة حول أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين" خبر من صفحة وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 2012.
<http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=257>
- الصوص، سمير، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين مع استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة، وزارة الاقتصاد الوطني، قلقيلية فلسطين، 2010.
- الصوص، سمير، " بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، قلقيلية فلسطين، 2010.
- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبدالرحمن وعبدالخالق، كايد، "البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه"، عمان: دار الفكر، 2001.
- العرادي، علي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسات وقوانين، مملكة البحرين، 2012.
- العساف، صالح حمد، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية". الرياض: مكتبة العبيكان، 1995.

- عنتر، عبد الرحمن وبلوناس عبد الله، "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية"، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
- غياض، شريف و بوقوم، محمد، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 24، العدد الأول، 2008.
- الفليت، عودة جميل، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 19، 2011.
- كشك، محمد بهجت، "مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية". دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، مصر، 1996.
- كنجو، عبود كنجو، "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 2007.
- لبد، عماد سعيد، "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 12، 2004.
- محفوظ، جبار، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001"، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، "تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008"، دراسة بحثية، 2009.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، "تحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"، دراسة بحثية، 2005.
- مقداد، سامي محمد، "الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية"، العدد 14، فلسطين 2002.
- منتدى الأعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان "تمويل المشروعات الصغيرة .. المعوقات والتحديات"، مركز المعلومات والدراسات، 2013.

- ناصر، سليمان و محسن، عواطف (2011) دراسة بعنوان "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.
- نصرالله، عبد الفتاح والصوراني، غازي، "المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، غزة فلسطين، 2005.
- ونوغي، فتيحة، "أساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي"، ورقة عمل مقدمة الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.

- الرسائل العلمية

- أبوحامد، ناهض، "التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م - 2010م دراسة ميدانية"، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011.
- أبوعجوة، نورالدين، "أثر المساعدات الدولية في التنمية الاقتصادية"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.
- أبومصطفى، محمد، "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز: دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999 - 2008"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009.
- الثلاثيني، دعاء، "فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة: دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة (ديب)"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013.
- دحلان، مي "دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2014.
- الدماغ، حنين، "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGO في قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، 2010.
- الرملوي، وسام، "دور تمويل المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات غير الحكومية العامة في قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، جامعة الأقصى، 2013.

- زعرب، زكريا، "المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013.
- الشايب، إيهاب، "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)"، أطروحة ماجستير، جامعة عين شمس، 2011.
- الصفدي، سماح ديب، "منهجية الإقراض بضمان المجموعة: دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2004.
- غانم، محمد، "واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2010.
- فضيلة، زاوي، "تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز"، أطروحة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
- قيطة، عبير، "تأثير التمويل المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تطوير المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية الفلسطينية دراسة حالة"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009.
- محمد، إبراهيم، "أثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة بالمملكة الأردنية الهاشمية، دراسة حالة مؤسسة الإقراض الزراعي 2002-2007"، أطروحة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010.

- مواقع الإنترنت

- الاقتصاد الفلسطيني، "المساعدات الدولية وأثرها في الاقتصاد الفلسطيني"، ملف إلكتروني تم زيارته بتاريخ 2014/2/26
<http://www.ust.edu/open/library/mang/18/18.pdf>
- الاقتصادية: خبر بعنوان الإنفاقات الحكومية الضخمة تدعم المشاريع الكبيرة وتتجاهل مشاريع شباب الأعمال، موقع إخباري تم زيارته بتاريخ 2013/8/26
http://www.aleqt.com/2013/01/05/article_722402.html

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994-2011 بالأسعار الجارية"، تم زيارته بتاريخ 2013/12/23.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpCurrentA1994-2011.htm
- مجموعة الأدوات المقدمة من بنك قطر للتنمية، "أهم العقبات التي تحد من نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات)" تم زيارته بتاريخ 2014/8/12.
<http://qatar.smetoolkit.org/qatar/ar/content/ar/8001/7D8%AA>
- مركز أنباء الأمم المتحدة، خبر بعنوان "المماثلة في تقديم المساعدات تعيق التقدم في مكافحة أهداف مكافحة الفقر" تم زيارته بتاريخ 2014/9/20
<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=21737#.VCZeMGffrMo>
- موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، موقع انترنت تم زيارته بتاريخ 2014/4/11
<http://map.usaid.gov/>
- موقع فلسطين أون لاين، "تقرير دولي: ارتفاع نسبة البطالة في الضفة وغزة"، موقع إخباري تم زيارته بتاريخ 2013/6/12.
<http://felesteen.ps/details/news/94104>
- الوسط، "مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، جريدة يومية مستقلة، 2009.
<http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- ACAD website, **Products**.
<http://acad.ps/index.php/services/financial-services/products>
- Akram, Muhammad, Mansoor, Hafiza Hadia, Mahpara, "An Empirical Analysis of Impact of Foreign Aid on Economic Growth: The Case of Pakistan", Information Management and Business Review, 2011.
- Alesina, Alberto, and Dollar, David, "Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?" Journal of Economic Growth (2000).

- Das, Anupam & Khan, Syeed, “**Is Grant–Aid More Effective than Concessional Loans? Evidence from a Dynamic Panel of Sub–Saharan African Countries**”, International Journal of Economics and Finance, 2012.
- Ekanayake, E. M. and Chatrna, Dasha, “**The effect of foreign aid on economic growth in developing countries**”, Journal of International Business and Cultural Studies, 2010.
- Expanded and Sustained Access to Financial Services (ESAF) Program, “**Fourth Quarter of Year Three Report**”, 2011.
- FHI360 website, **ESAF Project**.
<http://www.fhi360.org/projects/expanded–and–sustained–access–financial–services–esaf>
- Fleck, Robert K., and Kilby, Christopher, “**Aid and Domestic Politics: Voting in Congress and the Allocation of USAID Contracts across Congressional Districts**” Southern Economic Journal (2001).
- Furuoka, Fumitak and Munir, Qaiser, “**An Empirical Analysis of the Motivations Behind Foreign Aid Distribution**”, 2011.
- Knowledge–Driven International Development (KDID), “**Expanded and Sustained Access to Financial Services (ESAF) Program**”
<http://kdid.org/projects/field–support/esaf>.
- Lawson, Marian Leonardo and Tarnoff, Curt, “**Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy**”, Congressional Research Service, 2011.
- Microlinks, “**ESAF Factsheet**”
<http://www.microlinks.org/library/esaf–factsheet>.
- Okpukpara, Benjamin, “**Strategies for effective loan delivery to small – scale enterprises in rural Nigeria**”, Journal of Development and Agricultural Economics, Vol 2, 2009.

- Radelet, Steven, "**A Primer on Foreign Aid**" Center for Global Development, 2006.
- Rennack, Dianne E., and Chesser, Susan G., "**Foreign Assistance Act of 1961: Authorizations and Corresponding Appropriations**", Congressional Research Service, 2011.
- Ryada Website, visited on 12/10/2014
<http://www.ryada.org/Home.aspx>
- Sharp, Jeremy M., "**U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2011 Request**", Congressional Research Service, 2010.
- State Department, "**About USAID Press**" 2013.
http://photos.state.gov/libraries/georgia/170426/simonishvilia/About_USAID_press_1_.pdf
- Tiwari, Aviral Kumar, "**Foreign Aid, FDI, Economic Freedom and Economic Growth in Asian Countries**", 2011
- USAID Official Website, MiddleEast, USAID Middle–East,
<http://www.usaid.gov/where-we-work/middle-east>.
- USAID, "**USAID History**".
<http://www.usaid.gov/who-we-are/usaid-history>
- USAIDallNet. USG Organizations Involved in Overseas Assistance. 2013.
<http://gbk.eads.usaidallnet.gov/about/organizations.html>
- USAID–RUSSIA. RUSSIA,
<http://www.usaid.gov/where-we-work/europe-and-eurasia/russia>
- World Bank, "**Four Years – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis**", an Assessment Report, 2004.
- World Bank, "**Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee**", 2009.

- World Bank, Khrystyna Kushnir, Melina Laura Mirmulstein, and Rita Ramallah, “**Micro, Small, and Medium Enterprises around the World: How Many Are There, and What Affects the Count?**” 2010.
- World Bank, Meghana Ayyagari, Thorsten Beck and Asli Demirgüç-Kunt, “**Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Database**”, Policy Research Working Paper, 2003.
- Zanotti, Jim, “**U.S. Foreign Aid to the Palestinians**”, Congressional Research Service, 2013.
- Zanotti, Jim, “**U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority**”, Congressional Research Service, 2010.

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة بالصورة النهائية

ملحق رقم (2) قائمة أسماء أعضاء لجنة تحكيم الإستبانية

ملحق رقم (1) الاستبانة بالصورة النهائية



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

السيدات والسادة الأعزاء

استبانة حول أثر المساعدات الدولية في استمرارية المشاريع الصغيرة
المتعثرة العاملة في قطاع غزة والممولة من قبل مؤسسات الإقراض

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول المساعدات الدولية المقدمة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وأثرها على استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الإقراض، عن طريق برنامج ESAF لمساعدة المشاريع الصغيرة المتعثرة، الرجاء الإجابة على أسئلة الاستبانة مع العلم أن المعلومات الواردة هي لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والتقدير،،،

الباحث
سامي محمد أبوكميل

أولاً: معلومات شخصية

الجنس	<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى
العمر	<input type="checkbox"/> أقل من 30	<input type="checkbox"/> 30 - أقل من 40
	<input type="checkbox"/> 40 - أقل من 50	<input type="checkbox"/> 50 فأكثر
الموهل العلمي	<input type="checkbox"/> ثانوية عامة فأقل	<input type="checkbox"/> دبلوم متوسط
	<input type="checkbox"/> دبلوم عالي	<input type="checkbox"/> ماجستير فأكثر
	<input type="checkbox"/> بكالوريوس	
الحالة الاجتماعية	<input type="checkbox"/> أعزب/ة	<input type="checkbox"/> متزوج/ة
	<input type="checkbox"/> منفصل/ة	<input type="checkbox"/> مطلق/ة
عدد أفراد الأسرة	<input type="checkbox"/> أقل من 5	<input type="checkbox"/> 5 - 7
	<input type="checkbox"/> 8 - 10	<input type="checkbox"/> أكثر من 10

ثانياً: معلومات حول المشروع

موقع المشروع	<input type="checkbox"/> الشمال	<input type="checkbox"/> غزة	<input type="checkbox"/> الوسطى	<input type="checkbox"/> خانينونس	<input type="checkbox"/> رفح
نوع المشروع	<input type="checkbox"/> زراعي (حيواني)	<input type="checkbox"/> زراعي (نباتي)	<input type="checkbox"/> صناعي	<input type="checkbox"/> خدماتي	<input type="checkbox"/> تجاري
ملكية المشروع	<input type="checkbox"/> فردية	<input type="checkbox"/> أسرية	<input type="checkbox"/> غير ذلك		
سنوات الخبرة في المجال	<input type="checkbox"/> أقل من 4	<input type="checkbox"/> 4 - أقل من 7	<input type="checkbox"/> 7 - أقل من 10	<input type="checkbox"/> 10 فأكثر	
عدد العاملين	<input type="checkbox"/> 1 - 2	<input type="checkbox"/> 3 - 4	<input type="checkbox"/> 5 - 6	<input type="checkbox"/> أكثر من 6	

ثالثاً: معلومات حول تمويل المشروع

نوع تمويل التأسيس تمويل ذاتي قرض بفائدة قرض حسن مدخرات
نسبة _____ % نسبة _____ % نسبة _____ % نسبة _____ %

دين غير ذلك (حدد/ي) _____
نسبة _____ % نسبة _____ %

- في حال الاقتراض الرسمي:

قيمة القرض _____ نوع العملة _____

رأس مال المشروع _____

عدد القروض 1 - 2 3 - 4 5 - 6 أكثر من 6

مصدر القرض دائرة التمويل الصغير (الأونروا) المؤسسة الفلسطينية للإقراض (فاتن)
 الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة برنامج ريادة
 المركز العربي للتطوير الزراعي غير ذلك (حدد/ي) _____

هل يتم الشراء بالأجل نعم لا
هل المشروع قائم حتى الآن نعم لا
هل المشروع فعال نعم لا

رابعاً: معلومات حول المساعدات الدولية

1. استمرارية وإنعاش المشروع.

#	الفقرة / البند	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1.	ساهمت المنحة في إنعاش عمل المشروع					
2.	ساهمت المنحة في التزام المشروع بسداد استحقاقات الموردين					
3.	ساهمت المنحة في التزام المشروع بسداد استحقاقات العاملين					
4.	ساهمت المنحة في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتشغيل المشروع					
5.	ساهمت المنحة في شراء المنتجات الأساسية اللازمة لتطوير المشروع					
6.	ساهمت المنحة في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب					
7.	ساهمت المنحة في إبقاء هوامش ربح للمنتج					
8.	ساهمت المنحة في المحافظة على الأصول الموجودة					
9.	ساهمت المنحة في زيادة الأصول الموجودة					
10.	ساهمت المنحة في المحافظة على التدفقات النقدية					
11.	ساهمت المنحة في تطوير تقديم خدمات تسويقية					
12.	ساهمت المنحة في بلوغ زيائن أكثر					
13.	ساهمت المنحة في فتح أسواق جديدة					
14.	ساهمت المنحة في تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية المهارات					

2. حجم إنتاج المشروع.

#	الفقرة / البند	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
1.	ساهمت المنحة في توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج					
2.	ساهمت المنحة في رفع مستوى الإنتاج					
3.	ساهمت المنحة في صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج					
4.	ساهمت المنحة في تطوير طريقة الإنتاج المتبعة في المشروع					
5.	ساعدت المنحة في استحداث خط إنتاج جديد في المشروع					
6.	ساعدت المنحة في إدخال منتجات جديدة للمشروع					
7.	ساعدت المنحة في عملية تسويق المنتج					
8.	ساهمت المنحة في التأكد من توافق جودة الإنتاج مع المواصفات المطلوبة					
9.	ساعدت المنحة في الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدامه في رفع مستوى الإنتاج					
10.	ساهمت المنحة في مراقبة الإنتاج واكتشاف الأخطاء في مراحل مبكرة والعمل على تصحيحها					

3. الزيادة في عدد العاملين في المشروع.

#	الفقرة / البند	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
1.	ساهمت المنحة في تشغيل أفراد من نفس أسرة مالك المشروع					
2.	ساهمت المنحة في تشغيل أفراد من خارج أسرة مالك المشروع					
3.	ساهمت المنحة في استمرارية تعزيز ثقة العاملين بالمشروع					
4.	ساهمت المنحة في استحداث وظائف جديدة					

4. تسديد القرض المتعثر.

#	الفقرة / البند	قبيلة جدا	قبيلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
1.	ساهمت المنحة في تسديد جميع المبالغ المستحقة على القروض					
2.	ساهمت المنحة في تسديد جزء من المبالغ المستحقة على القروض.					
3.	ساهمت المنحة في تسهيل إعادة جدولة دفعات القروض لدى مؤسسة الإقراض					
4.	ساهمت المنحة في التغلب على التحديات المتعلقة بسداد القرض مثل السيولة النقدية					
5.	ساهمت المنحة في الحصول على قرض جديد					

شكرا لتفضلكم وتعاونكم بتعبئة الاستبانة

ملحق رقم (2) أسماء أعضاء لجنة محكمين الاستبانة

#	الإسم	العمل	مكان العمل
1	د. سمير صافي	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية بغزة
2	د. وسيم الهابيل	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية بغزة
3	د. سامي أبوالروس	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية بغزة
4	د. أكرم سمور	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية بغزة
5	د. خالد دهليز	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية بغزة
6	د. وليد موسى	مدير مشاريع	مؤسسة إنقاذ الطفل
7	د. محمد العايدي	رئيس مكتب الأونروا بخان يونس	وكالة الغوث الدولية (الأونروا)
8	ناصر جبر	مدير دائرة التمويل الصغير	وكالة الغوث الدولية (الأونروا)